Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، دراسة تاريخية في ضوء محاضر إجتماعها السنوي الأول عام ١٩٠٧ .

أ.م.د مأمون شاكر إسماعيل
الجامعة المستنصرية – كلية التربية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مستخلص :

شهد أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تزايداً في إنعقاد المحاكم الدولية التي مارست دوراً تحكيمياً مستنداً على القانون الدولي ، وجاء إنعقاد تلك المحاكم نتيجة لرغبة الدول المتنازعة حول قضايا تخص مصالحها لاسيما الاقتصادية والسيادية في تجنب تطور تلك النزاعات أو بالأحرى الخلافات الى حالة تؤدي الى إندلاع الحروب أو الصراعات المسلحة. كانت الولايات المتحدة واحدة من تلك الدول التي فضّلت إحالة خلافاتها المتعددة مع بريطانيا الى تلك المحاكم التي قامت بدورها في إصدار القرارات والأحكام المناسبة لكل خلاف من تلك الخلافات. ومع تطور الإعتماد على القانون الدولي في حل تلك الخلافات ، أصبح لابد من التعريف به أكثر بين أوساط المجتمع الأميركي الذي كان مثقفوه يقرأون عنه في الصحافة الأميركية ، لذلك السبب جاء تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي.

كلمات مفتاحية : الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، الولايات المتحدة الأميركية ، القانون الدولي.

Abstract:

The American Society of International Law was one of the organizations specializing in international law, but it is not a union in the traditional sense. It does not advocate for international law professionals or support them, nor does it defend their rights as is typical of other professional associations such as the American Bar Association or labor unions. Its purpose was clear: to provide the American public with a clear and simple understanding of international law and why states resort to its application through arbitration, which is conducted by international courts. In this research, we tried to investigate the beginnings of the idea of establishing the American Society of International Law, what international circumstances surrounded its establishment, how the appropriate opportunity came about for that establishment, who the personalities who contributed to it were, how many sessions it required, the internal system of the Society, its branch committees, its periodical publication, its first annual meeting, and what topics of discussion were raised in that meeting.

المقدمة :

تُعد الجمعية الأميركية للقانون الدولي واحدة من التنظيمات المتخصصة بالقانون الدولي ، إلا أنها لم تكن تنظيماً بالمعنى النقابي ، فهي لم تتبنى شؤون المتخصصين بالقانون الدولي ولم تتولى دعمهم أو الدفاع عن حقوقهم كما هو متعارف عليه في الجمعيات المهنية الأخرى كنقابة المحامين الأميركيين أو النقابات العمالية. إذ أن الهدف من إنشائها كان واضحاً ، تمثل في إيصال فكرة سلسة وبسيطة للمثقف الأميركي عن ماهية القانون الدولي ، ولماذا تلجأ الدول الى تطبيقه عن طريق ما عُرف بالتحكيم الذي يُمارس عبر المحاكم الدولية.

كان ذلك الهدف موجهاً الى المثقفين العاديين في الولايات المتحدة ، أما المتخصصون في القانون الدولي ، فهم الذين خططوا لتأسيس الجمعية وتحقيق أهدافها المشار اليها ، إلا أن نشاطهم وعملهم فيها لم يكن يخلوا هو الآخر من هدف أرادوا تحقيقه تمثل في متابعة قضايا التحكيم الدولي والخلافات بين الدول التي من الممكن تجنب تطوراتها السلبية عن طريق تطبيق القانون الدولي ، بالإضافة الى مناقشة إمكانية تعديل بعض مفاهيم ونقاط ذلك القانون بما يخدم السلام في العالم وتجنب الحروب.

حاولنا في هذا البحث تقصي بدايات التفكير الأولى لإنشاء الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، وما هي الظروف الدولية التي أحاطت بتأسيسها ، وكيف جاءت الفرصة المناسبة لذلك التأسيس ، ومن هي الشخصيات التي ساهمت فيه ، وكم من الجلسات تطلب ذلك ، والنظام الداخلي للجمعية ، ولجانها المتفرعة ، ونشرتها الدورية ، ودورة إنعقادها الأولى ، وما هي مواضيع النقاش التي طرحت في جلساتها.

حاولنا أيضاً الإجابة على تساؤلات منها السبب الذي دعا تلك الشخصيات المتخصصة في القانون الدولي الى تأسيس الجمعية ، وهل كانت جميع آراء أولئك المتخصصين متفقة على نوعية التخصصات التي من الممكن أن يقبل أصحابها في الجمعية ، وما هو شكل ونوعية تلك العضوية ، وهل أثرى أولئك الأعضاء نقاشات الجمعية بطروحاتهم في مداخلاتهم خلال إجتماعها السنوي الأول عام ١٩٠٧ ؟.

إستندنا في كتابة البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة ، كان أكثرها أهمية الوثائق المنشورة لمحاضر الجمعية الأميركية للقانون الدولي في إجتماعاتها السنوية Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting التي نشرت على نحو متسلسل إبتداءاً من عام ١٩٠٧ ، إذ كان لها المكانة الأولى في المصادر ، نظراً لما جاء فيها من تعريف لعمل الجمعية وأهذافها والنقاشات والكلمات التي ألقيت في إجتماعها السنوي الأول. وأتت بعدها من حيث الأهمية المقالات والبحوث المنشورة في المجلة الأميركية للقانون الدولي The American Journal of International Law ، بالإضافة الى العديد من المصادر المتنوعة الأخرى المتعلقة

بمواضيع القانون الدولي. وأخيراً ، لا يخلوا أي جهد علمي من الهفوات أو القصور ، ونحن بدورنا لا نترفّع ببحثنا عن ذلك ، فهو في النهاية نتاج علمي يخضع لنقد القارئ الكريم. والله الموفق.

أولاً – تمهيد :

تأسست الجمعية الأميركية للقانون الدولي عام ١٩٠٦ ، إلا إن بدايات وحيثيات العمل من أجل تأسيسها تعود الى ما قبل ذلك العام. إذ كانت الولايات المتحدة الأميركية واحدة من أكثر الدول في العالم إهتماماً بموضوع القانون الدولي والمحاكم الدولية التي عملت إستناداً الى مبادئه. وقد إرتبط ذلك الموضوع أيضاً بالدعوة الى نبذ الحروب ومحاولة ترسيخ السلام في العالم عن طريق الدعوة الى حل المشاكل الدولية بالتفاوض أو التحكيم بين الأطراف المتنازعة. كان المواطنون الأميركيون خلال القرن التاسع عشر وبعد تجربة الحروب التي خاضوها لتكريس إستقلال دولتهم ووجودها قلقون على مستقبل السلام في بلادهم ، وقد زادت الحرب الأهلية الأميركية بين عامي ١٨٦١– ١٨٦٥ من هواجس الخوف على مستقبلهم وعلاقاتهم السلمية مع الخارج ، وبما أنهم كانوا ميالين الى التنظيمات والمؤسسات غير الحكومية في الكثير من نواحي الحياة ، فقد ظهرت أنواع من المجموعات والمنتديات الخاصة التي كان الأميركيون يعبّرون فيها عن قلقهم ومخاوفهم بشأن علاقات الولايات المتحدة الأميركية السلمية مع القوى الكبرى في العالم آنذاك.[١] وعليه ، زاد دعاة السلام في الولايات المتحدة الأميركية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر من نشاطاتهم ، وشجعوا على أن يأخذ التحكيم في القضايا الخلافية الدولية حيزاً أوسع مما كان عليه بوصفه أحد السبل لتحقيق السلام. وكان لأولئك الدعاة الأميركيين نظرائهم في أوربا الذين دعوا الى تشكيل تكتل دولي موحد لتحقيق الغاية ذاتها ، إلا أن جهودهم لم تكن كافية لكي تحقق ما كانوا يصبون اليه ، إذ كان التنافس بين الدول الكبرى آنذاك على أشده في المجالات الاقتصادية والإستعمارية والعسكرية ، لذا بدأت تلك التكتلات الطامحة الى إحلال السلام تغيّر من أساليب دعواتها السابقة التي كانت تستند على الوازع الديني والأخلاقي والإنساني لتتجه أكثر نحو دعوات وأنشطة أكثر فاعلية ، فأخذت دعواتهم تركّز على العمل بنظام التحكيم والمحاكم الدولية ليكون مخرجاً من طريق الحروب والنزاعات المسلحة.[٢] وقد وجدت تلك الجهود تجاوباً ملحوظاً من قبل حكومات بعض الدول لاسيما الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، مما أدى الى عقد سلسلة من مؤتمرات السلام الدولية التي بدأت عام ١٨٨٩ بـ (مؤتمر السلام العالمي) الذي عقد في باريس ،[٣] ولتتوالى بعده المؤتمرات السنوية التي إستمرت حتى عام ١٩١٣ ، إذ توقفت وعادت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.[٤]

ويبدو أن تلك الجهود والتوصيات قد وجدت آذاناً صاغية بعد سنوات من النشاط المكثف لاسيما من دعاة السلام ورجال القانون في الولايات المتحدة ، إذ نشطت حركة السلام الأميركية في العشرين سنة

التي سبقت الحرب العالمية الأولى ،[٥] ومما شجع تلك الحركة على المضي قدماً في نشاطها ، هو أن الولايات المتحدة بدأت فعلاً باللجوء الى التحكيم الدولي من أجل حل خلافاتها مع كل من بريطانيا وكندا ، فكانت هناك قضية (فقمة الفراء في بحر بيرنغ)[٦] التي عقدت من أجلها محكمة دولية في باريس ، إستمر عملها بين عامي ١٨٩٢– ١٨٩٣، وجاء قرارها في النهاية لصالح الولايات المتحدة.[٧] ويبدو أن نجاح تلك المحكمة كان بمثابة تعزيز للجهود الرامية الى تفعيل موضوع التحكيم الدولي ، والذي بدء رجال القانون الأميركيين يسعون للإهتمام به ودعمه عن طريق إقامة محفل أو اجتماع دولي له.

تتابعت الجهود الدولية الرامية الى حل الخلافات بعيداً عن الحروب ، فعُقد مؤتمر لاهاي في هولندا في الخامس والعشرين من مايس عام ١٨٩٩ والذي عُرف بمؤتمر السلام الأول ،[٨] من أجل وضع حد لسباق التسلح الدولي الذي كان يدفع الدول التي تمتلك الأسلحة المتطورة آنذاك الى المجازفة في خوض الحروب من أجل تحقيق غاياتها أو حل خلافاتها عن طريق القوة العسكرية ، بالإضافة الى ما يسببه الإنفاق على صناعة تلك الأسلحة من عجز إقتصادي وتراجع في عملية التنمية.[٩] حضر الى المؤتمر ما يقرب من مائة شخصية مثّلوا بلدانهم بإختصاصات متعددة منها الدبلوماسية والقانونية والعسكرية.[١٠] تضمنت القرارات النهائية للمؤتمر بنوداً تتعلق بالتحكيم وضرورة توسيع نطاقه في مجال العلاقات الدولية ،[١١] وتأسيس محكمة دولية دائمة تضم عدداً متساوياً من القضاة المحكّمين من كل دولة وافقت على إنشاء المحكمة وكان من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا ، على أن يقضي أولئك القضاة المعيّنون فيها مدة ست سنوات في العمل التحكيمي ، إذ يتم تكليفهم بمهمات التحكيم في القضايا التي ترفعها الدول المتنازعة الى المحكمة ، فضلاً عن تأسيس مكتب إستشاري دولي للقضايا التحكيمية يكون مقره في لاهاي ، أما قرارات المحكمة فتكون نهائية عند صدورها وملزمة لجميع الأطراف المتنازعة.[١٢]

لم يكن مؤتمر السلام في لاهاي عام ١٨٩٩ يمثل أول تجمع للمهتمين بالقانون الدولي ومحاكمه ، إذ كانت جهود كبار رجال القانون الأميركيين قد تطورت قبله وتظافرت لتؤدي الى إنعقاد أول مؤتمر لدعم التحكيم الدولي في نيويورك عام ١٨٩٥ والذي عرف تاريخياً باسم (مؤتمر بحيرة موهونك للتحكيم الدولي) Lake Mohonk Conference on International Arbitration نسبة الى الموقع الذي إنعقد فيه.[١٣] توالى إنعقاد المؤتمر سنوياً ، وكان يحضره العديد من الشخصيات المهتمة بتعزيز مكانة التحكيم الدولي في حل الخلافات بين الدول ، إذ كان منهم السياسيون ورجال القانون والتربويون ورجال الدين والصحفيون.[١٤]

ثانياً – تأسيس الجمعية :

مثّلت دورة الإنعقاد الحادية عشرة لمؤتمر موهونك (٣١ مايس – ٢ حزيران ١٩٠٥) المناسبة الأساس التي بدأ فيها التفكير بإنشاء الجمعية الأميركية للقانون الدولي ،[١٥] إذ يبدو أن المتخصصين

الأميركيين في القانون والذين شاركوا في المؤتمر المذكور باتوا على قناعة بأن الولايات المتحدة الأميركية واحدة من أكثر الدول ميلاً الى موضوع التحكيم الدولي وإنسجاماً معه وتشاطرها في ذلك بريطانيا ، والدليل هو أن الولايات المتحدة خاضت تجربة اللجوء الى التحكيم مرات عديدة في الخمس عشرة سنة الأخيرة التي سبقت عام ١٩٠٥ ، لذا كان من المنطقي أن يكون لها تنظيم أو تجمع على الصعيد الداخلي يناقش موضوع القانون الدولي وقضاياه وينضم اليه خيرة خبراء القانون الأميركيين.

لقد بدا واضحاً من خلال النقاشات الرسمية لمؤتمر موهونك وتبادل الحديث الجانبي وغير الرسمي على هامش إجتماعاته ، أن هناك رغبة متنامية لدى الكثير من رجال القانون الأميركيين في تأسيس تجمع أو منظمة تعنى بالقانون الدولي ، تكون بمثابة منبر لطرح الأفكار والآراء التي تتماشى مع الأهمية التي بات يشكلها ذلك القانون في العلاقات الدولية ولاسيما قضايا التحكيم ، وإصدار منشور دوري باللغة الإنكليزية لمتابعة آخر التطورات المتعلقة به ويكون بمثابة اللسان الناطق باسم ذلك التنظيم المزمع إنشاؤه.[١٦] وبالفعل ، وقبل إنتهاء أعمال مؤتمر موهونك ، تم تشكيل لجنة غير رسمية ضمت مجموعة من رجال القانون الذين حضروا في المؤتمر ، وإجتمعت في الأول من حزيران عام ١٩٠٥ ، وضمت في عضويتها كل من جورج كيرتشوي George W. Kirchwey [١٧] و روبرت لانسينغ Robert Lansing [١٨] وجيمس براون سكوت James B. Scott [١٩] لغرض إعداد مذكرة تشرح الأسباب الموجبة لإنشاء ذلك التنظيم ، وقد عرضت تلك المذكرة على المجتمعين في المؤتمر ولاقت إستحساناً وتشجيعاً ، لاسيما وأن اللجنة عرضت المذكرة قبل ذلك على مجموعة من كبار رجال القانون الأميركيين ، كان من بينهم القاضي ديفيد بريور David J. Brewer [٢٠] والقاضي جورج غراي George C. Gray [٢١] وأستاذ القانون جون باسيت مور John Bassett Moore .[٢٢] ألقى أحد أعضاء اللجنة جورج كيرتشوي في اليوم الثالث من المؤتمر الموافق للثاني من حزيران ١٩٠٥ كلمة أمام الحضور أشار فيها الى الدعم الذي تلقته اللجنة المذكورة لفكرة إنشاء التنظيم ، ثم عقّب القاضي جورج غراي على ذلك الخطاب ووجه دعوة الى أعضاء المؤتمر للإجتماع مجدداً في اليوم ذاته من أجل التطرق الى تفاصيل جديدة والتباحث بشأنها ، وبالفعل جرى الاجتماع كما كان مقرراً له بحضور أربع وعشرين شخصية من كبار المتخصصين والمهتمين بالقانون الدولي في الولايات المتحدة. كان جورج كيرتشوي هو المنسق للإجتماع ، وتقرر في بدايته أن يترأسه أوسكار شتراوس Oscar Straus [٢٣] وأن يكون جيمس براون سكوت مقرراً له. ألقى كيرتشوي كلمة وضّح فيها السبب الذي من أجله عقد ذلك الاجتماع ، وإستطرد في شرحه قائلاً ما معناه أن الأوساط القانونية في الولايات المتحدة الأميركية تفتقر الى وجود جمعية قانونية تعنى بشؤون القانون الدولي ، بينما توجد جمعيات مماثلة لها في بريطانيا ، وإن إنشاء مثل تلك الجمعية

لابد أن يستكمل بإصدار مجلة دورية متخصصة تكون واجهة لتلك الجمعية وتتابع شؤون القانون الدولي وتقدم ما يمكن أن تقدمه من معلومات للمهتمين بذلك الموضوع.[٢٤]

تُبين لنا محاضر إجتماعات الجمعية الأميركية للقانون الدولي أن الموافقات الأولية التي حصلت عليها اللجنة التي كُلفت بالترويج لفكرة إنشاء الجمعية لم تكن موافقات نهائية ، وكان الدليل على ذلك الآراء التي طُرحت من قبل بعض كبار خبراء القانون الأميركيين في اجتماع الثاني من حزيران عام ١٩٠٥ ، فمثلاً أشار الخبير القانوني إيفرت ويلر Everett P. Wheeler[٢٥] بأنه على الرغم من تأييده للفكرة بشكل مبدئي ، إلا أنه كان يحبذ أن تكون تلك الجمعية فرعاً من نقابة المحامين الأميركيين بدلاً من إستقلاليتها التامة ، وأن ذلك الفرع يمكن أن يوسَع ويطوَر وتكون له الأهداف ذاتها التي تسعى الجمعية المقترحة الى تحقيقها ، كما أن ذلك سيعزز من دور وأهمية النقابة ليس داخل الولايات المتحدة فحسب ، بل على الصعيد الدولي أيضاً ، لاسيما إذا ما تعاونت مع المنظمات الأوربية المتخصصة في القانون الدولي والداعمة لجهود السلام في العالم.[٢٦] ولم تلقى فكرة (ويلر) تأييداً من الحضور ، إذ عارض خبير قانوني آخر وهو تشارلز هنري بتلر Charles H. wer (و١٨٥٩ – ت١٩٤٠) [٢٧] أن تكون الجمعية المزمع إنشاؤها تابعة لأي تنظيم آخر ، ولم يكن من المهم حسب رأيه أن تقيم علاقات مع الجمعيات أو المنظمات الأوربية المشابهة لها ، لأن تلك المنظمات ذات طابع وطني ومحلي في الدول التي أنشأت فيها ، كما أن تلك المنظمات أوربية من حيث التفكير والطموحات ، لذا إرتأى أن تكون الجمعية الجديدة ممثِلة للأفكار والتطلعات الأميركية ، كما أن المجلة التي ستصدر بإسمها ضرورية للتعبير عن مواقف وآراء رجال القانون الأميركيين المتخصصين فيه.[٢٨]

تظهر لنا المداخلات التي حدثت في ذلك الاجتماع أن هناك رؤى وأفكار متباينة بشأن مهام الجمعية المقترحة ، إذ كان البعض من المتخصصين في القانون منحازين الى التنظيمات السابقة التي أُنشأت في فترات زمنية بعيدة أو قريبة ، وكان هدفهم أن لا تكون الجمعية الجديدة تنافس من حيث الأهمية الجمعيات القائمة آنذاك في الولايات المتحدة الأميركية ، لاسيما تلك الجمعيات المتخصصة في القانون أو السياسة. وقد عبّر عن هذا الرأي خبير القانون جورج غرافتون ويلسون George G. Wilson[٢٩] ، إذ أشار الى الجمعية الأميركية للعلوم السياسية [٣٠] التي أُنشأت عام ١٩٠٤ ، وإقترح أن تكون إجتماعات الجمعية الأميركية للقانون الدولي مشتركة مع الجمعية المذكورة ، على إعتبار أن القانون الدولي يقع ضمن إهتمامات الجمعية الأميركية للعلوم السياسية ، كما رأى أنه لا ضير أن تكون جمعية القانون الدولي جزءاً من جمعية العلوم السياسية بدلاً من إنشائها كجمعية مستقلة. والواضح أن تلك الآراء التي أرادت أن تقلص من مساحة العمل التي ستعطى آنذاك لجمعية القانون الدولي ، لاقت معارضة شديدة من قبل أعضاء اللجنة الأساسية صاحبة الفكرة والداعية الى ذلك الاجتماع. لذا سارع

روبرت لانسينغ أحد أعضاء تلك اللجنة الى الدعوة للعمل الفعلي لإنشاء الجمعية بصفتها المستقلة ، وبالفعل تم إختيار لجنة مؤقتة جديدة برئاسة أوسكار شتراوس والذي بدوره إختار ستة أشخاص آخرين ليكونوا أعضاءً فيها ، وكانوا كلاً من (جون باسيت مور ، رويرت لانسينغ ، جيمس براون سكوت ، جورج ويلسون ، جورج كيرتشوي ، تشارلز هنري بتلر) ، وقد إجتمعت اللجنة في وقت لاحق من يوم الثاني من حزيران عام ١٩٠٥ وقررت أن يكون أوسكار شتراوس رئيساً دائماً للجمعية وجيمس براون سكوت أميناً عاماً لها ولصندوقها المالي ، وبدلاً من إستمرار اللجنة المؤقتة تم إنتخاب لجنة جديدة للجمعية ضمت عدداً أكبر من المتخصصين بالقانون الدولي والمهتمين بشؤونه ، وكانوا كلاً من المحامي تشاندلر أندرسون Chandler P. Anderson (و ١٨٦٦- ت ١٩٣٦) ، جيمس بوريل أنجيل James B. Angell(و ١٨٢٩- ت ١٩١٦) التربوي والدبلوماسي الذي كان يشغل منصب رئيس جامعة ميشيغان آنذاك ، البروفيسور جوزيف هنري بيل الأبن Joseph H. Beale, Jr (و١٨٦١- ت ١٩٤٣) المختص بالقانون ، جاكوب ماجافك ديكنسون Jacob M. Dickinson (و١٨٥١- ت ١٩٢٨) نقيب المحامين في ولاية تينيسي بين عامي ١٨٨٩- ١٨٩٣ [٣١]، جون واتسون فوستر John W. Foster (و ١٨٦٣- ت ١٩١٧) وزير الخارجية الأميركية بين عامي ١٨٩٢- ١٨٩٣، جورج غراي العضو في محكمة الإستئناف في ولاية ميشيغان ، تشارلز هنري بتلر المحامي والمدون القانوني في المحكمة الأميركية العليا ، البروفيسور تشارلز نوبل غريغوري Charles N. Gregory (و١٨٥١- ت ١٩٣٢) عميد كلية القانون في جامعة أيوا بين عامي ١٩٠١- ١٩١١ ، جون وليم غريغز John W. Griggs (و ١٨٤٩- ت ١٩٢٧) الذي شغل منصب مدعي عام الولايات المتحدة الأميركية بين عامي ١٨٩٨- ١٩٠١ [٣٢]، وليم مورو William W. Morrow (و ١٨٤٣- ت ١٩٢٩) القاضي في محكمة الإستئناف الأميركية منذ عام ١٨٩٧ [٣٣]، البروفيسور ليو ستانتون رو Leo Stanton Rowe (و١٨٧١- ت ١٩٤٦) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا بين عامي ١٨٩٦- ١٩١٧ [٣٤]، البروفيسور ثيودور سالزبيري وولسي Theodore S. Woolsey (و ١٨٥٢- ت ١٩٢٩) أستاذ القانون الدولي في جامعة ييل بين عامي ١٨٧٨- ١٩١١[٣٥]، البروفيسور أندرو ديكسون وايت Andrew D. White (و ١٨٣٢- ت ١٩١٨) رئيس جامعة كورنيل في ولاية نيويورك بين عامي ١٨٦٦- ١٨٨٥ [٣٦]، أما الأعضاء الآخرون فكانوا أولئك الذين ساهموا في اللجان الأولية المؤقتة للجمعية والبعض الآخر من الذين تمت إستشارتهم قبل التأسيس ، وهم كل من جورج واشنطن كيرتشوي ، روبرت لانسينغ ، جيمس براون سكوت ، جورج غراي ، جون باسيت مور ، إيفرت بيبريل ويلر، ديفيد بريور.[٣٧]

كان مؤتمر موهونك للتحكيم الدولي لعام ١٩٠٥ – كما أشرنا سابقاً – المناسبة التي تم فيها مناقشة موضوع تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، ومن خلال جلسات المؤتمر بدأت الإجراءات الفعلية

لتأسيسها ، وعندما وصل المؤتمر لجلسته الختامية مساء يوم الثاني من حزيران من السنة ذاتها ، أعلن رئيس الجلسة جون هنري ستاينس John H. Stiness (و ١٨٤٠- ت ١٩١٣) الذي كان يشغل منصب رئيس القضاة في المحكمة العليا للولايات المتحدة الأميركية بين عامي ١٩٠٠- ١٩٠٤ [٣٨]، أن أعضاء المؤتمر قد دعموا تأسيس الجمعية ، وأنهم يأملون في أن يستمر الأعضاء المؤسسون لها في متابعة وإستكمال الإجراءات المتبقية واللازمة لتأسيسها بعد إنتهاء أعمال المؤتمر.[٣٩]

الأمر اللافت هنا هو أن منظمة ذات تخصص مهم كالجمعية الأميركية للقانون الدولي إعتمدت في تأسيسها وطرح فكرة إنشائها على مؤتمر لم يكن مخصصاً أساساً لمناقشة موضوع تأسيسها ، على الرغم من أن المؤتمر كان يناقش المواضيع المتعلقة بالتحكيم والقانون الدولي ، أي أنه ذا طابع دولي وليس محلي. إلا أنه يبدو أن الأعضاء المؤسسين أدركوا بأن طرح الفكرة على الصعيد المحلي داخل الولايات المتحدة سوف يلاقي معارضة أعضاء في نقابة المحامين الأميركيين وبعض كبار رجال القانون فيها ، وهذا ما حدث بالفعل عندما إعترض بعض كبار أعضاء تلك النقابة على فكرة أن تكون المنظمة أو الجمعية المقترحة مستقلة عن نقابة المحامين ، لذا وجد المتحمسون لفكرة الجمعية أن مؤتمراً يناقش مواضيع القانون الدولي ويحضره كبار المتخصصين في تلك المواضيع هو خير تجمع لطرح الفكرة لأنها ستحظى بتأييد أوسع ، وهو ما حصل بالفعل.

إستمرت الإجتماعات التحضيرية من أجل إعلان تأسيس الجمعية بشكلها الرسمي، إذ إجتمع المؤسسون في التاسع من شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٠٥ ، وشهد ذلك الاجتماع حضور جميع الشخصيات التي تشكلت منها اللجنة المؤسسة في شهر حزيران من السنة ذاتها. تحدث أوسكار شتراوس الذي ترأس الاجتماع عن ضرورة أن يكون للجمعية منشور أو مجلة دورية تكون بمثابة المُعَبّر الرسمي عن آراء أعضاء الجمعية ، إذ إعتبر أن عدد أعضاء الجمعية كان قليلاً حتى ذلك الحين ، مما يجعلها تبدو أشبه بجمعية إجتماعية عامة غير مهنية أو متخصصة ، لذا فإن المنشور الرسمي – حسب رأيه – سيُظهر الجمعية أمام الجمهور المثقف والمتخصصين في القانون بأنها ذات هدف أساسي ومحدد وهو توضيح أهمية القانون الدولي وتعميم مفاهيمه داخل الولايات المتحدة الأميركية. تضمّن ذلك الاجتماع أيضاً ، عرضاً قدمه جيمس براون سكوت عن خطته المقترحة في إصدار مجلة دورية متخصصة بالقانون الدولي تصدر باسم الجمعية ، إذ رأى أن تلك المجلة ستكون بمثابة مرجع مهم للمتخصصين في القانون الدولي والطلبة الذين يدرسون في التخصص ذاته ، إضافة الى القراء المهتمين بذلك المجال ، ولكي تكون رصينة في محتواها ، إرتأى تشجيع أساتذة القانون المشهود بخبراتهم وكفاءاتهم من الولايات المتحدة أو خارجها لا سيما أوروبا على النشر فيها بعد أن تتم ترجمة مؤلفاتهم الى اللغة الإنكليزية. وبسبب أن المجلة لا تعتمد في عملها على الجهد الصحفي كما هو الحال مع المجلات ذات الطابع العام

في مواضيعها ، فقد إقترح أن يكون إصدارها فصلياً أي ربع سنوي ، لكي يتم توفير الزمن الكافي للجنة تحريرها في إختيار المقالات والبحوث والمواضيع ذات الصلة البحتة بقضايا القانون الدولي.[٤٠] وإسترسل (سكوت) شارحاً ما يمكن أن تنشره تلك المجلة ، مشيراً الى أن ما سيُلقى في إجتماعات الجمعية من خطب ومداخلات ومناقشات لابد أن يأخذ طريقه الى النشر فيها ، بدلاً من نشره في الإصدارات الصحفية غير المتخصصة. ورأى أن تنشر المجلة أيضاً أخباراً عن الإتفاقيات والمعاهدات وإجراءات التحكيم الدولية ، وأن يُثَبّت ذلك في قائمة متسلسلة حسب تاريخ حدوث كل واحدة منها. حظيت إقتراحات (سكوت) بموافقة المجتمعين ، لذا دعا أوسكار شتراوس رئيس الجلسة الى عقد اجتماع آخر في الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٠٦ لإعلان تأسيس الجمعية بشكل رسمي ، وتمت دعوة لجنة من واحد وعشرين شخصاً من الذين حضروا الإجتماعات التمهيدية ، فضلاً عن عدد آخر من المهتمين بمواضيع القانون الدولي لحضور ذلك الاجتماع.[٤١]

لم ينته اجتماع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٥ عند ذلك الحد ، بل تم فيه أيضاً مناقشة موضوع عضوية الجمعية لا سيما طريقة إنتخاب الأعضاء الجدد ، وتقرر أن يتم ذلك عن طريق ترشيح عضوين من الأعضاء الدائمين لشخص ثالث يرغب في الإنضمام لعضوية الجمعية ، وبعدها يصّوِت المجلس التنفيذي بالقبول أو الرفض حسب أكثرية الأصوات. وتقرر أيضاً أن يدفع كل عضو إشتراكاً سنوياً مقداره خمس دولارات لكي يُشمل بكل إمتيازات الجمعية ، ومنها أن يحصل على نسخة من منشوراتها التي تصدر في السنة التي يدفع إشتراكها ، أما في حال عدم تسديد العضو الإشتراك السنوي ، فإن من صلاحيات المجلس التنفيذي إيقاف عضويته أو شطب إسمه من قائمة العضوية. أما العضوية الدائمة لمدى الحياة ، فحددت بمبلغ مائة دولار يدفعها الراغب في الإنضمام لتلك العضوية ، وتم تفضيل الأعضاء القدامى لنيلها أكثر من الأعضاء الجدد. وفي خطوة تشجيعية للمتخصصين بالقانون الدولي من غير الأميركيين ، أجاز الحاضرون في ذلك الاجتماع إنتخاب عدد محدود منهم لا يزيد عن شخص واحد في كل سنة على أن يكون ممن ساهموا في دعم عمل الجمعية بحضور إجتماعاتها أو إلقاء الكلمات والمحاضرات أمام أعضائها أو من الذين نشروا مقالاتهم في مجلتها الدورية ، إلا إن عضويتهم صُنفت على أنها عضوية فخرية على الرغم من شمولهم بجميع إمتيازات العضوية الكاملة ما عدا دفع الإشتراك السنوي الذي تم إعفائهم منه. وعلى أي حال ، رأى فريق من رجال القانون الحاضرين للإجتماع المشار إليه ، ألا تكون عضوية الجمعية مقتصرة على المتخصصين في مجال القانون ، الأمر الذي جوبه بمعارضة صريحة لتلك الفكرة ، إذ إقترح بعض الحاضرين توسيع عضويتها على غرار ما كانت تضمّه الجمعية البريطانية للقانون الدولي[٤٢] في عضويتها من أعضاء مثلوا شركات النقل البحري والسكك الحديدية وشركات التأمين ، إلا إن إصرار الكثير من المجتمعين على أن تكون الجمعية مقتصرة

على ذوي المهن القانونية والموظفين السابقين في السلك الدبلوماسي أبطل ذلك الرأي الذي إعتبره بعض المعارضين له بأنه سوف يضفي طابعاً تجارياً على عضويتها وفحوى المواضيع التي ستثار فيها مستقبلاً ، كما أن وجود غير المتخصصين بالقانون الدولي سوف يسبب إحراجاً لها في المحافل الدولية التي قد تشارك فيها.[٤٣] لقد أثار رفض غالبية أعضاء الجمعية لعضوية ذوي المهن التجارية فيها إهتمام الصحافة الأميركية لا سيما صحيفة نيويورك تايمز ، إذ تناولت في إحدى أعدادها خبر تأسيس الجمعية وإنتخاب إليهو رووت Elihu Root [٤٤] رئيساً للجنتها التنفيذية. وتطرقت الى النقاش الذي دار بين الحاضرين لذلك الاجتماع ، فمنهم من رأى أن تتم الإستفادة من قوانين الدول الأخرى التي سبقت الولايات المتحدة الأميركية في تشريع قوانينها ومنها بريطانيا ، إذ كان هناك من إعتبر بأن القوانين البريطانية مشبعة بالنزعة التجارية ، وهناك قوانين في دول أوربية أخرى لا تختلف في ذلك الصدد عن القوانين البريطانية ، ورأى آخرون أيضاً أن الأمور المالية والإقتصادية هي أصل القانون الدولي ومحركه الأساسي ، وعلى الرغم من كل ذلك النقاش رأت الصحيفة أن تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي بحد ذاته يعد أمراً جيداً ، إذ أن وجودها سيزيد من معرفة وإهتمام المتخصصين الأميركيين بالقانون الدولي ، وسيدفع الدول الأخرى الى الاهتمام أكثر بوجهات النظر الأميركية في القضايا الخلافية التي تقدم للمحاكم الدولية.[٤٥]

أقام المجلس التنفيذي للجمعية الأميركية للقانون الدولي أول اجتماع عادي له في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٠٦ في قاعة هابارد التذكارية Hubbard Memorial Hall في العاصمة واشنطن ، وقد كانت تلك القاعة مقراً دائماً للجمعية الجغرافية الأميركية [٤٦]، ويبدو أنها أختيرت بسبب أن جمعية القانون الدولي الحديثة التأسيس في حينها لم يكن لها مقر دائم لعقد الإجتماعات. حضر الاجتماع كل من إليهو رووت رئيس المجلس التنفيذي للجمعية ، ومجموعة أخرى من كبار رجال القانون الأميركيين كان منهم جون فوستر بإعتباره نائباً لرئيس المجلس التنفيذي ، أوسكار شتراوس النائب الثاني لرئيس المجلس ذاته ، والأعضاء الآخرون وهم كل من جورج كيرتشوي ، تشاندلر أندرسون ، ريتشارد بارثولت Richard Bartholdt (و ١٨٥٥- ت ١٩٣٢) عضو مجلس النواب الأميركي عن الحزب الجمهوري منذ عام ١٨٩٣ والصحفي السابق المتخصص بالشؤون القانونية [٤٧]، تشارلز هنري بتلر ، هورس بورتر Horace Porter (و ١٨٣٧- ت ١٩٢١) العميد السابق في الجيش الأميركي وسفير الولايات المتحدة في فرنسا بين عامي ١٨٩٧- ١٩٠٥ [٤٨]، ليو ستانتون رو، جيمس براون سكوت ، تشارلز وورن Charles B. Warren (و ١٨٧٠- ت ١٩٣٦) المتخصص بالقانون والموظف الدبلوماسي[٤٩]، و جون غرافتون ويلسون.[٥٠]

كانت واحدة من أهم الإجراءات التي عقد ذلك الاجتماع من أجلها تتمثل بتنفيذ بعض البنود التي وردت في القانون الأساسي للجمعية ، ومنها المادة الرابعة التي تتعلق بإختيار رؤساء الفروع واللجان والموظفين الإداريين في كل منها ، ومن بين تلك الوظائف كانت وظيفة أمين السجل التنظيمي والإداري ، وأمين مراسلات الجمعية ، وأمين صندوقها المالي.[٥١] وعليه ، تم إنتخاب جيمس براون سكوت أميناً للسجل التنظيمي ، وتشارلز هنري بتلر أميناً للمراسلات ، وتشاندلر أندرسون أميناً لصندوق الجمعية ، وأوسكار شتراوس رئيساً للجنة التنفيذية التي ضَمّت أعضاءاً تم إنتخابهم في الاجتماع ذاته [٥٢]، وكانوا كلاً من إليهو رووت ، روبرت لانسينغ ، جون فوستر ، جون باسيت مور ، جورج غراي ، جورج غرافتون ويلسون ، جورج كيرتشوي. وبسبب أن عمل الجمعية يتطلب تمويلاً دائماً وربما إستثنائياً أحياناً ، فقد إقترح البرفيسور ليو ستانتون رو أن يُخَصَص صندوق لجمع المبالغ المالية التي سيدفعها ذوو العضوية الدائمة لمدى الحياة والتي حُددت في اجتماع سابق بمبلغ مائة دولار للعضو الواحد ، ويُكلَّف أمين صندوق الجمعية بإنفاقها وفقاً لإحتياجات الجمعية.[٥٣]

إستغل أعضاء المجلس التنفيذي للجمعية مناسبة الإنعقاد السنوي لمؤتمر موهونك للتحكيم الدولي في الأول من شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٠٦ لعقد إجتماعها الجديد ، ويبدو أن ذلك يعود وكما أشرنا سابقاً الى عدم وجود مقر دائم وثابت لعقد إجتماعاتها. جرى في ذلك الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة لإصدار المجلة الأميركية للقانون الدولي التي ستصدر عن الجمعية ، وتم رفد جيمس براون سكوت بصفته مدير تحرير المجلة بمبلغ ستمائة دولار من أمانة الصندوق لغرض تنفيذ الإجراءات اللوجستية التي تساعد على إصدارها. كان ذلك آخر اجتماع أجرته الجمعية أو لجنتها التنفيذية عام ١٩٠٦ ، ولم تعد تلك اللجنة الى الاجتماع حتى شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٠٧.[٥٤]

إغتنمت لجنة التحرير التابعة للجمعية المدة الزمنية التي توقفت فيها الإجتماعات والتي دامت من شهر حزيران ١٩٠٦ حتى كانون الثاني ١٩٠٧، لإصدار العدد الأول من مجلتها التي أختير لها إسم (المجلة الأميركية للقانون الدولي) The American Journal of International Law ، صدر ذلك العدد في أواخر شهر آذار (مارس) ١٩٠٧ وبلغ عدد صفحاته ثمان وثمانين صفحة ، وتم تخصيص ذلك العدد لنشر وثائق دولية متعددة بعضها يخص علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع بعض دول أميركا اللاتينية والتي يعود تاريخها الى سنوات سبقت عام ١٩٠٧، وإحتوى العدد أيضاً على قائمة ملحقة بأسماء الموظفين الدبلوماسيين الأميركيين في البعثات الدبلوماسية الأميركية في العديد من دول العالم والذين كانوا لا يزالون في وظائفهم حتى بداية عام ١٩٠٧، فضلاً عن بعض الإتفاقيات الدولية التي وقِعَّت بين دولتين أو أكثر شملت بريطانيا والصين واليابان للمدة المحصورة بين عامي ١٩٠٤–١٩٠٦.[٥٥] والملاحظ على العدد الأول من المجلة ، أنه كان سياسياً ودبلوماسياً في محتواه أكثر من

الطابع القانوني الدولي الذي كان من المفترض أن يطغى على مواضيعه ، إلا أن تلك المواضيع لم تكن بعيدة تماماً عن الهدف الذي أُصدِرت المجلة من أجله ، لأن الوثائق المتعلقة بالإتفاقيات الواردة في صفحاتها والموقعة من قبل حكومات الدول المعنية قد راعت في أغلب موادها وفقراتها القانون الدولي ولم تكن مخالفة أو معاكسة لمفاهيمه ، هذا بالإضافة الى أن تلك المواضيع المنشورة سوف تزيد من إهتمام الفئات السياسية والعاملة في الشأن السياسي الخارجي والدبلوماسي بما تنشره المجلة ، وبالتالي توسيع نطاق المهتمين بقراءتها.

ثالثاً : الاجتماع السنوي الأول للجمعية عام ١٩٠٧ :

عادت اللجنة التنفيذية الى الاجتماع خلال شهري كانون الثاني وشباط عام ١٩٠٧، ويبدو أن تلك الإجتماعات لم تكن ذات صفة رسمية بالمعنى الدقيق ، لأنها أقيمت في المكتب الحكومي الرسمي لوزير التجارة أوسكار شتراوس في العاصمة واشنطن والذي لم يكن مخصصاً لإقامة إجتماعات غير متعلقة بعمل وزارة التجارة ، ومن المعلوم أيضاً أن الجمعية لم تكن ذات طابع حكومي ، وغير تابعة لإشراف وتمويل الحكومة الأميركية أو إحدى وزاراتها ، بل هي ذات طابع مدني خاص وتمويلها في الغالب داخلي يعتمد على الإشتراكات المالية للأعضاء أو التبرعات. وقد لوحظ على الإجتماعين المشار إليهما بأنهما كانا مختصرين في مدتيهما الزمنيتين، إذ إتضح ذلك من خلال ما أفردته المحاضر المنشورة للجمعية التي خصصت صفحة واحدة ونصف الصفحة لبيان ما جرى في الإجتماعين واللذين تمخض عنهما إعلان أشير فيه الى أن الجمعية ستقيم إجتماعها السنوي الأول يومي التاسع عشر والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٠٧، وأن المواضيع التي ستناقش في ذلك الاجتماع تتمحور حول الوضع القانوني للتجارة في أزمنة الحروب ، وحقوق المقيمين الأجانب في الولايات المتحدة الأميركية إذا ما تعارضت تلك الحقوق مع القوانين الفيدرالية والقوانين المحلية في الولايات ، ومؤتمر لاهاي الثاني وكيفية تطوير القانون الدولي.[٥٦]

إستَبَقَ إليهو رووت موعد إنعقاد الاجتماع السنوي الأول للجمعية الأميركية للقانون الدولي ، فنشر مقالاً في مجلة الجمعية التي صدر عددها الفصلي الأول في نهاية شهر آذار عام ١٩٠٧ وكان عنوانه (الحاجة الى فهم شعبي للقانون الدولي) ، كانت فحوى ذلك المقال تتمحور حول خطورة الركون الى الطموحات الشعبية وآراء الفئات الشعبية والإجتماعية العامة المتطرفة في مواقفها والتي قد تقود رجال السياسة سواء أولئك الذين هم في سدة الحكم والمسؤولية أو من يقودون الحركات السياسية المعارضة لسياسة الحكومة الى إتخاذ قرارات لا تصب في صالح الأوطان ، بل قد تقودها الى نتائج ومصائر لا تحمد عواقبها. وأوضح أن الحكومات في الدول الديمقراطية لا تتخذ قرار الحرب إلا إذا كانت مدعومة بتأييد شعبي واسع ، لكن في أحيان أخرى قد تضطر تلك الحكومات الى الدخول في الحرب رغماً عنها

بسبب الضغوط الشعبية المتزايدة. كان من الواضح في ذلك المقال أن إليهو رووت أراد أن يبين الفرق بين فهم المتخصصين من السياسيين ورجال القانون لطبيعة العلاقات الدولية وبين فهم الغالبية من أبناء المجتمع لتلك العلاقة ، إذ قد يكون التفاهم من أجل السلام ممكناً بين الدول إذا ما تصرفت الحكومات بمعزل عن الروح العدائية التي تسيطر أحياناً على تفكير الغالبية من أبناء المجتمع. وقد تتعرض إتفاقيات التسوية السلمية بين دولتين الى إنتقادات شعبية شديدة لاسيما إذا ما قدّم أحد الطرفين المتفاوضين أو كلاهما تنازلات للطرف الآخر نتيجة لوجود قناعة بمعقولية الحجج التي تم تقديمها ، ولا يقتصر الإنتقاد الشعبي على الأسلوب المتعارف عليه فقط ، بل قد يصل أحياناً الى حد الإدانة أو إتهام المفاوضين بالتواطؤ مع الطرف الآخر. كانت معاهدة عام ١٨٤٢ الأميركية – البريطانية [٥٧] واحدة من الأمثلة التي لم تغب عن ذاكرة إليهو رووت بسبب ما تعرض له الطرفان الموقعان عليها من نقد شديد ولوم من قبل الصحافة والأوساط الشعبية في كل من الولايات المتحدة وكندا ، إذ كان كل طرف يعتقد بأن مفاوضيه قد فرطوا بحقوقه الوطنية ، وعلى الرغم من كل ذلك مضى أولئك المفاوضون في سعيهم الذي أفضى الى تسوية هامة وصفها كاتب المقال بأنها كانت أفضل إنجاز لتحقيق السلام وتعميقه بين الولايات المتحدة وكندا ، فاق في أهميته كل الأراضي المتنازع عليها بينهما. وإعتبر إليهو رووت أن حل الخلافات الدولية دون اللجوء الى الحروب عن طريق تغليب منهج التفاوض أو التحكيم في المحاكم الدولية لابد أن يكون مبنياً على العقلانية في التفكير والدبلوماسية الإيجابية ، وأن يكون الطرفان أيضاً على إستعداد لقبول الحجج والأدلة التي قد لا تكون في صالح أحدهما.[٥٨]

يتضح من فحوى المقال أن كاتبه قد سوّق لفكرة أن يتم نشر أهمية ودور القانون الدولي في العلاقات الدولية بين الأوساط العامة من المجتمع الأميركي ، فضلاً عن تعميق الشعور بتلك الأهمية بين الأوساط الأكثر رقياً وثقافة في ذلك المجتمع. إذ إعتبر أن ذلك الفهم الإيجابي لموضوع القانون الدولي يأتي عن طريق توسيع نطاق المعرفة العامة للجمهور بحقوق الولايات المتحدة الأميركية وواجباتها تجاه غيرها من دول العالم ، وحث ذلك الجمهور على زيادة الإطلاع والتفكير فيما يشهده العالم في بداية القرن العشرين من تطور في العلاقات الدولية. ورأى إليهو رووت أنه على الرغم من إزدياد القناعة بين دول العالم حول حل النزاعات عن طريق التحكيم بدلاً من اللجوء الى الحروب والتي إعتبرها واحدة من التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي أعتُبرت أيضاً إنجازاً مهماً لجيل السياسيين الذين عاصروا ذلك الإنجاز وساهموا في تحقيقه. ومع ذلك ، فإن ذلك النجاح بيَّنَ أن أساس السلام الفعلي يكمن في إحترام الشعوب لحقوق غيرها من شعوب وبلدان العالم ، ويأتي أيضاً من رغبتها في النظر بعقلانية الى المواضيع التي تؤجج الخلافات بينها. أما عن أهمية القانون الدولي ، فأشار بأنه ليس من المطلوب أن يتعلم أي شعب من شعوب العالم حيثيات وتفاصيل

القانون الدولي ، ولكن يمكن للنخبة المثقفة أن تكون على إطلاع ودراية كافية به لكي توجّه الرأي العام الوجهة الصحيحة حينما يظهر أي خلاف بين دولتين أو أكثر. ووصل إليهو رووت في النهاية الى الهدف الذي كتب المقال من أجله ، وهو إظهار أهمية الجمعية الأميركية للقانون الدولي التي إعتبر أن تأثيرها سيكون إيجابياً ومفيداً للشعب الأميركي ، وأوصى أن تهتم الجمعية بالمفكرين القادرين على توجيه الاهتمام نحو قضايا العدالة والسلام في العالم.[٥٩]

أ – الجلسة الإفتتاحية :

أقيم الاجتماع السنوي الأول للجمعية الأميركية للقانون الدولي في فندق ويلارد Willard Hotel بالعاصمة واشنطن صباح يوم التاسع عشر من نيسان عام ١٩٠٧. وقبل بداية الجلسة الأولى ، فسح إليهو رووت رئيس الجمعية المجال لرئيس مجلس مفوضي مقاطعة كولومبيا هنري ماكفارلاند Henry MacFarland (و ١٨٦١– ت ١٩٢١)[٦٠] لإلقاء كلمة ترحيبية بالجمعية وأعضائها لكونهم إختاروا مدينة واشنطن العاصمة لإقامة الاجتماع السنوي الأول لجمعيتهم. كانت كلمة ماكفارلاند تشجيعية في مجملها ، إذ أشاد بأعضاء الجمعية الذين تميزوا بسمعتهم الدولية المرموقة سواء في مجال القانون أو في مجال السياسة والعمل الدبلوماسي ، وفي مقدمتهم رئيس لجنتها التنفيذية السيد رووت الذي كان يتولى في حينها منصبين مهمين أولهما منصب وزير الخارجية ، وثانيهما رئيس نقابة المحامين الأميركيين. وكرر ماكفارلاند العديد من النقاط التي ذكرها رووت في مقاله الذي أوردناه في فقرة سابقة من ناحية أهمية القانون الدولي في العلاقات بين دول العالم ، والدور الملقى على عاتق الجمعية في تثقيف المجتمع الأميركي بأهمية ذلك القانون ودوره في حل الخلافات الدولية سلمياً.[٦١]

لم يُلقِ إليهو رووت رئيس المجلس التنفيذي للجمعية خطاباً تقليدياً في الجلسة الإفتتاحية ، بل تطرق مباشرة وبإسهاب الى ما إعترى العلاقات الأميركية – اليابانية عام ١٩٠٦ من إشكال كان سببه التضارب في الصلاحيات بين كل من الحكومة الفيدرالية في واشنطن وحكومة ولاية كاليفورنيا ولاسيما السلطات المحلية في مدينة سان فرانسيسكو. وفي واقع الأمر ، كان ذلك الموضوع جزءاً من إحدى المحاور العامة المقرر أن يناقشها الاجتماع والمتعلقة بحقوق المقيمين الأجانب في الولايات المتحدة الأميركية لاسيما إذا ما حصل أي تطور أو حدث طارئ يمُس حقوق إقامتهم. إذ شهدت مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا عام ١٩٠٦ أحداثاً كانت لها تأثيرات سلبية على المقيمين الآسيويين ولاسيما اليابانيين ، تمثلت في قيام السلطات المحلية في تلك المدينة بتنفيذ القرار الذي أصدره في وقت سابق مجلس التعليم في المدينة المذكورة بعزل طلبة المدارس من أبناء المقيمين الآسيويين عن مدارسهم ونقلهم الى مدارس أخرى تم تخصيصها لهم ، الأمر الذي أثار خلافاً دبلوماسياً بين الولايات المتحدة الأميركية واليابان ، ولم تكن تلك الخطوة الأولى في ذلك السياق ، بل سبقتها في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٠٥ خطوة إتُخذت من

قبل مجلس عمال سان فرانسيسكو ضد العمالة اليابانية ، مما أدى الى فقدان العديد منهم لأعمالهم ووظائفهم.(٦٢)

لم تكن تلك القرارات في البداية تستهدف المقيمين اليابانيين ، بل كانت موجهة ضد المقيمين الصينيين والسبب هو حالة العداء والكراهية من قبل الأميركيين تجاههم والتي إزدادت بسبب منافسة العمالة الصينية الرخيصة للعمالة الأميركية في مجالات واسعة من الأعمال والوظائف في سان فرانسيسكو ، فضلاً عن العادات والتقاليد الاجتماعية المختلفة بين الجانبين ، ويبدو أن السلطات المحلية في سان فرانسيسكو لم ترغب في أن تظهر قراراتها بأنها تستهدف المقيمين الصينيين من بين جالية واسعة من الأعراق الآسيوية المتواجدة آنذاك في المدينة المذكورة ، لذا وسّعت نطاق قراراتها لتشمل اليابانيين والكوريين أيضاً ، مما أدى الى تذمر الحكومة اليابانية من تلك القرارات وتقديمها إحتجاجاً الى وزارة الخارجية الأميركية(٦٣) ، الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية الى تشكيل لجنة حكومية لتقصي الحقائق ، بإعتبار أن ما قامت به السلطات المحلية في سان فرانسيسكو مغاير لما نصت عليه المعاهدة الأميركية – اليابانية لعام ١٨٩٤ والتي أكدت في بنودها على إحترام الطرفين لحقوق المقيمين من كلا الجانبين على أراضيهما ومنها حق العمل والتعليم ، وضمان تلك الحقوق دون غبن أو سلوك يوحي بالإهانة أو المعاملة غير الكريمة.(٦٤) وقد أثار ذلك الحدث تعاطف الصحافة الأميركية مع المقيمين اليابانيين بإعتبار أن ما جرى في سان فرانسيسكو مثّلَ عزلاً عرقياً وإجتماعياً ، وهو ما أدى في النهاية الى رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الفيدرالية في سان فرانسيسكو وواشنطن عن طريق رجال قانون وسياسيين وصحفيين أميركيين عارضوا تلك القرارات التي وصفت بأنها إساءة للعلاقات الأميركية – اليابانية.(٦٥)

كان على إليهو رووت أن يشرح التناقض الذي حصل بين المعاهدة الأميركية – اليابانية لعام ١٨٩٤ ودستور ولاية كاليفورنيا الذي تم إصداره عام ١٨٧٩ ، فأشار الى أن المعاهدة منحت الطرفين الياباني والأميركي حريات واسعة في السفر والإقامة في أي جزء من أراضي الطرف الآخر ، وذلك بالطبع يشمل مواطني البلدين ، فضلاً عن توفير الحماية الكاملة لأرواحهم وممتلكاتهم.(٦٦) وحقيقة الأمر ، فإن كل ما ذكره رووت بشأن المعاهدة لم يشر الى حقوق التعليم أو العمل التي بقيت مبهمة ودون معالجة ، إذ أن السفر والإقامة وحق دخول المواطن الياباني الى الولايات المتحدة لا يضمن له حق العمل أو نوعه ، ويبدو أن تلك كانت ثغرة إستفاد منها مجلس التعليم في سان فرانسيسكو في تعامله مع الطلبة اليابانيين الذين كانت عوائلهم تقيم في المدينة. وتطرق رووت ضمن كلمته الإفتتاحية أيضاً الى بعض مما جاء في دستور ولاية كاليفورنيا لاسيما القسم السادس منه الذي أقر بأن نظام المدارس العامة في الولاية يقوم على أساس قوانين الولاية نفسها ، وتلك القوانين يتم تشريعها وفقاً لدستورها ، وأن مجلس التعليم في مدنها ومنها مدينة سان فرانسيسكو هو من كان يملك سلطة إصدار وتطبيق القواعد واللوائح

اللازمة لإدارة المدارس في المدينة. وإستشهد أيضاً بالمادة ١٦٦٢ من قانون المدارس الخاص بولاية كاليفورنيا [٦٧] التي أشارت الى أن كل مدرسة في الولاية تكون مفتوحة لقبول جميع الأطفال الذين تبدأ أعمارهم بست سنوات ومنهم المقيمين في الولاية ، ويكون من صلاحية الهيئة الإدارية للمنطقة التعليمية إنشاء مدارس منفصلة للأطفال الهنود أو ذوي الأصول الشرق آسيوية ومنهم الصينيون واليابانيون ، وعند إنشاء تلك المدارس لا يُسمح للطلبة المشار إليهم بالعودة للدراسة في مدارسهم السابقة أي المدارس العامة التي كانت تجمعهم مع الطلبة الأميركيين أو ذوي الأصول الأوربية.[٦٨] ويبدو أن إليهو رووت تطرق الى هذه المادة من قانون مدارس كاليفورنيا المستندة الى دستور الولاية الصادر عام ١٨٧٩ لكي يبين أن مجلس التعليم في مدينة سان فرانسيسكو قد إستند الى ذلك القانون في القرار الذي أصدره في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٠٦. وبالفعل ، فإن من يطّلع على قرار مجلس التعليم في مدينة سان فرانسيسكو يجد فيه إشارة صريحة الى قانون التعليم في كاليفورنيا وتحديداً المادة العاشرة – القسم ١٦٦٢، والتي إستناداً عليها وجّه المجلس المذكور إدارات المدارس في المدينة الى نقل جميع الطلبة الأطفال ذوي الأصول اليابانية والصينية والكورية الى المدرسة العامة الشرقية التي أنشأت خصيصاً لهم ، وأن يُنَفّذ ذلك القرار في غضون أربعة أيام من إصداره ، علماً أن القرار لم يشمل المقيمين الآخرين من الجنسيات الأخرى ، وقد إكتسب صيغة الإجبار ليس فقط في إجراءات النقل بل في الإلتحاق بتلك المدارس والإستمرار على الدراسة فيها.[٦٩] أشار إليهو روت الى أن الحكومة الفيدرالية الأميركية ولغرض حل الإشكال بشكل قانوني ، قدّمت الموضوع الى المحكمة الفيدرالية في كاليفورنيا ، وتمت تسوية القضية دون إصدار قرارات أو أحكام قضائية ، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث نقاش واسع حول الموضوع في أوساط الصحافة الأميركية أو الأوساط السياسية المهتمة به ، كما أن ذلك – من وجهة نظره – كان إختباراً مهماً لمتانة العلاقات الأميركية – اليابانية والثقة المتبادلة بين الجانبين التي ساعدت على حل المشكلة.[٧٠]

لقد كانت إجراءات سلطات ولاية كاليفورنيا وتحديداً مدينة سان فرانسيسكو فيما يتعلق بتعاملها مع الطلبة الآسيويين ، وبالذات اليابانيين منهم ، ذات تأثير واضح على الجلسة الإفتتاحية للجمعية الأميركية للقانون الدولي ، إذ تعمق إليهو رووت بشأن ذلك الموضوع في كلمنه الإفتتاحية المطولة ، طارحاً سؤالاً مهماً يمس السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتقاطعها مع السياسات المتبعة من قبل سلطات الولايات ، وكان معنى ذلك السؤال هل تملك الحكومة الفيدرالية في واشنطن العاصمة الحق الدستوري الكامل لعقد معاهدة مع حكومة دولة أخرى تكون بنودها أعلى من قوانين ولاية كاليفورنيا ؟ وأشار أن ذلك السؤال له أهمية بالغة ليس فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الأميركية في واشنطن وحكومة ولاية كاليفورنيا فقط، بل بطبيعة العلاقة مع حكومات جميع الولايات الأخرى. إذ لم تكن نقطة الخلاف الجوهرية مع ولاية

كاليفورنيا في إجبارها على أن تقبل مدارسها العامة ضم الطلبة اليابانيين الى الدراسة فيها الى جانب الطلبة الأميركيين ، بل أن تضمن المساواة في التعامل معهم أسوة بطلبة أي دولة أخرى يقيمون داخل الولايات المتحدة. لذا جاءت معاهدة عام ١٨٩٤ الأميركية – اليابانية متماشية مع ما نص عليه دستور الولايات المتحدة الأميركية لعام ١٧٨٧ الذي منح سلطة وصلاحيات كاملة للحكومة الأميركية في واشنطن في عقد المعاهدات الثنائية أو الدولية [٧١] ، وفي السياق نفسه لم يجيز لأي ولاية – دون حصولها على موافقة من الكونغرس – عقد إتفاقية مع ولاية أخرى أو دولة أجنبية.[٧٢]

أورد إليهو رووت – دعماً لرأيه وطروحاته – العديد من الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة الأميركية منذ إستقلالها حتى أواخر القرن التاسع عشر ، لاسيما تلك التي تضمنت في بنودها حقوقاً للرعايا الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة ، وخلُص الى القول أن تلك الإتفاقيات الثنائية بين الدول والتي تُعنى بالمعاملة التي يتلقاها مواطنو كل منهما على أراضي الدولة الأخرى ، أصبحت في ذلك الزمن شيئاً حتمياً ولا جدال فيه ، وسبق أن ضمّنتها دول أخرى في إتفاقياتها الخارجية قبل ظهور الولايات المتحدة الأميركية كدولة مستقلة.[٧٣]

ب – الجلسة المسائية في اليوم الأول للاجتماع السنوي الأول للجمعية :

كان من الواضح أن الكلمة الإفتتاحية المطوّلة التي أدلى بها رئيس الجمعية إليهو رووت ، أثارت إهتمام الحاضرين ومن بينهم الدكتور ثيودور آيون Theodore P. Ion الذي عرّف نفسه أمام الحضور بأنه أستاذ متخصص بالقانون الدولي في كلية القانون بجامعة بوسطن، والذي سبق له أن نشر مقالاً قانونياً مسهَباً يخص الموضوع ذاته في (مجلة ميشيغان للقانون).[٧٤] أشار في مداخلته – خلال الجلسة المسائية في اليوم الأول للإجتماع – أن موضوع الطلبة اليابانيين في مدينة سان فرانسيسكو قد أدى فعلاً الى نشوب أزمة دبلوماسية مع اليابان ، وعلى الرغم من إحتوائها إلا أنها كانت ستؤدي الى عواقب سلبية على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة ، وتوقع أن يكون ذلك مؤشراً الى أزمات مماثلة قد تحصل مستقبلاً في ولايات أميركية أخرى أساسها حق المساواة بين ذوي البشرة الصفراء (الآسيويين) وذوي البشرة البيضاء من الأميركيين المنحدرين من أصول أوروبية ، فأصحاب العرق الأول يسعون الى نيل حقوقهم كمقيمين داخل الولايات المتحدة ، بينما يسعى أصحاب العرق الثاني الى ضمان التفوق والسيادة.[٧٥] ولفت آيون إنتباه الحاضرين الى أن هناك العديد من الآراء داخل الولايات المتحدة وخارجها قد أشارت الى حقوق الرعايا الأجانب ، فمثلاً أشار الى أن هناك من يرى أن إمتيازات الأجانب لا تشمل الحقوق السياسية التي يمتلكها سكان البلد الأصليين ، وهي كذلك لا تشمل جميع الحقوق المدنية ، كحق إمتلاك العقارات ، إضافة الى أن المقيمين الأجانب لا تفرض عليهم جميع الرسوم والضرائب التي تفرض على المواطن الأصلي ، وذلك يعني – حسب رأيه – أن هناك حدوداً للحقوق المدنية المسموح بها

للأجانب. وإستطرد آيون في مداخلته مشيراً الى أن حق التعليم للأجانب مكفول في بعض الدول وهناك دول أخرى تمنحه من باب المجاملة أو المعاملة بالمثل وفق ما ينص عليه إتفاقها مع دول أخرى ، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح لأولئك الأجانب بالدراسة في كلياتها العسكرية إلا ضمن إتفاق وتفاهم خاص مع دولهم. أما المؤسسات التعليمية الأساسية أو الأدنى مرتبة من الجامعات ، فقد كان رأيه أن تسمح الدولة للرعايا الأجانب بالدراسة فيها لأن ذلك يعود عليها بمردود مادي وسياسي ، إلا أنه شدد على أن الدولة لابد لها من أن تحتفظ بحق إستبعاد أولئك الأجانب من تلك المؤسسات أو التحكم بإمتيازاتهم التعليمية إذا ما تعارض وجودهم فيها مع المصلحة العامة.(٧٦)

يستشف من مداخلة ثيودور آيون أنه كان أكثر ميلاً للإجراءات التي إتخذتها ولاية كاليفورنيا بحق الطلبة الآسيويين والذي شمل الطلبة اليابانيين ، أي أنه لم يكن مؤيداً لموقف الحكومة الأميركية في واشنطن التي أرادت حل الخلاف دون الدخول في إشكال دبلوماسي مع الحكومة اليابانية. وكان الدليل على موقف آيون المشار اليه هو ما أورده في أواخر مداخلته من آراء تبين دعمه لإجراءات ولاية كاليفورنيا ، إذ أشار الى أن المبدأ المتبع في القانون الدولي هو أن الأجانب المقيمين في غير بلدانهم لا يحق لهم التعلم في المؤسسات التعليمية لتلك البلدان ، إلا ضمن بنود معاهدة تنص على ذلك بشكل واضح ، وأن الإقامة بحد ذاتها لا تبرر – من وجهة نظره – مطالبة أولئك الأجانب بحق التعلم في تلك المؤسسات ، لذا فإن إدعاء الحكومة اليابانية بإنتهاك حقوق رعاياها من قبل مجلس التعليم في مدينة سان فرانسيسكو لم يبنى على أساس صحيح. وعليه ، أشار آيون الى أن اليابان بإعتبارها دولة ذات سيادة ، لها كامل الحق في الرد على إجراءات ولاية كاليفورنيا ومعاملة الطلبة القادمين منها للدراسة في المؤسسات التعليمية اليابانية بالمثل ، أو توسيع الإجراء ليشمل جميع الطلبة الأميركيين المقيمين في اليابان. وذهب آيون الى أبعد من ذلك عندما أشار الى أن معاهدة عام ١٨٩٤ الأميركية – اليابانية لا تقدم دليلاً يدعم الحكومة اليابانية في إدعائها أن لرعاياها الحق في الدراسة في المؤسسات التعليمية التابعة لمختلف الولايات الأميركية ، وأن ذلك الحق كان يتطلب بنداً منفرداً في المعاهدة ، لكي تستند عليه الحكومة اليابانية في إدعائها بحقوق رعاياها التعليمية ، وبما أن ذلك البند غير موجود – حسب رأيه – فإن ولاية كاليفورنيا لها الصلاحية الكاملة في إستثناء تعليم الأجانب في مدارسها أو نقلهم للدراسة في مدارس أخرى مخصصة لهم ، ومن حق الولاية أيضاً تطبيق ذلك الإجراء على رعايا دول معينة دون غيرها.(٧٧)

كان موضوع الطلبة اليابانيين وإجراءات مجلس التعليم في مدينة سان فرانسيسكو بحقهم ، قد شغل حيزاً واسعاً من إهتمام رجال القانون الأميركيين والصحافة الأميركية لاسيما صحيفة نيويورك تايمز التي أشرنا لها في صفحات سابقة. إنتقد الكثيرون إجراءات مجلس التعليم المشار إليه ، وأشاروا الى أنه سبب

إحراجاً للحكومة الأميركية في واشنطن وإشكالاً في العلاقات مع اليابان ، وهناك القليل من الآراء التي دعمت إجراءات مجلس التعليم في سان فرانسيسكو ومنهم رأي ثيودور آيون. كان ذلك الأخذ والرد بين أعضاء الجمعية الأميركية للقانون الدولي جزءاً من تبادل الآراء والإستفادة من المواقف المتباينة بين أعضائها فيما يتعلق بالموضوع ذاته ، لاسيما وأنه لم يكن موضوعاً بعيداً من الناحية الزمنية ، بل كان آنيّاً لم يمضِ عليه وعلى السجال القانوني الذي دار بشأنه سوى بضعة أشهر. إلا أن ذلك النقاش وتلك المداخلات رغم أهميتها وطابعها التوضيحي سواء للمتخصصين في مجال القانون الدولي أو غير المتخصصين ، لم تصل الى صيغة التوصيات التي تقدم الى أصحاب الشأن من رجال السياسة أو الدبلوماسيين أو أعضاء الحكومات الفيدرالية في الولايات الأميركية ، بل بقيت على شكل خطب ومداخلات في محاضر جلسات الجمعية ، تمثل مرجعاً للمتخصصين آنذاك في القانون الدولي ، أو معلومات قانونية يمكن الإستفادة منها من قبل ذوي المناصب الرفيعة في الحكومة الأميركية ، لاسيما أن البعض منهم كانوا أعضاء في الجمعية ، والبعض الآخر من أعضائها أخذ طريقه فيما بعد نحو العمل السياسي الرسمي.

ج – اليوم الثاني لإجتماع الجمعية (الجلسة الختامية) :

عقدت جلسة اليوم الثاني والأخير للجمعية الأميركية للقانون الدولي صباح يوم الجمعة العشرين من نيسان ١٩٠٧ في المكان نفسه الذي عقدت فيه جلسات اليوم السابق أي في فندق ويلارد بالعاصمة واشنطن. خصصت جلسة اليوم الأخير لإلقاء كلمات من قبل بعض الحضور تخص الدورة الثانية من مؤتمر لاهاي للسلام [٧٨] الذي تقرر عقده إبتداءاً من شهر حزيران ١٩٠٧ في مدينة لاهاي الهولندية.[٧٩]

كان جون فوستر أحد المتحدثين بشأن الموضوع المشار إليه ، إذ إبتدأ حديثه بالإشارة الى مؤتمر السلام الأول في لاهاي عام ١٨٩٩ ، والذي عقد كما أشار من أجل موضوع التسلح الدولي وكيفية الحد منه ، إضافة الى بعض المواضيع الثانوية التي تم التطرق إليها خلال مناقشات المؤتمر ، ولم يكن موضوع تعداد القوة البشرية المسلحة لكل دولة بعيداً عن النقاش ، فكان رأي الكثير من الدول إما الإكتفاء بالأعداد الفعلية لقوتها البشرية في جيوشها أو العمل على تقليل أعدادها ، بالإضافة الى تقليص الميزانيات المالية المرصودة لها ، إلا أن كل ما جرى نقاشه والإتفاق عليه لم يكن ملزماً بسبب موقف بعض الدول المعارض لذلك الإلزام ومنها ألمانيا. تطرق فوستر الى وجهة نظر كان يراها ملحة للدول ذات الأساطيل التجارية التي تجوب المياه الدولية ومنها الولايات المتحدة الأميركية ، إذ رأى أن أي حرب بين دولتين أو أكثر لاسيما داخل القارة الأوربية لابد أن تبقى معاركها على البر أو المياه الإقليمية ولا تتجاوزها الى المياه الدولية ، لأن ذلك يعني أن تلك الحرب إذا توسعت خارج نطاق البر سوف تلحق

الضرر بمصالح الدول الأخرى لاسيما من الناحية التجارية على الرغم من كون تلك المصالح تابعة لدول محايدة. وأشار في ذلك الصدد الى نقطة هامة ، تمثلت في أن موانئ الدول المحايدة غير ملزمة بإستقبال السفن الحربية للدول المتحاربة إذا ما إحتاجت أي نوع من المساعدة كالمؤونة أو الصيانة أو أي نوع آخر من أنواع المساعدة ، وإعتبر أن القانون الدولي قد أغفل تلك النقطة التي كانت بمثابة الثغرة الواجب سدها ، وأورد في هذا الشأن مقارنة منطقية مفادها إذا كان من المحظور على الجيوش المتحاربة دخول أراضي دول محايدة للإستراحة أو التزود بالمؤن ، فكيف يسمح للسفن الحربية الرسو في موانئ دول محايدة للغرض نفسه. ولم يكتف فوستر بتلك الملاحظات المهمة التي رأى أنه من المفروض أن يناقشها مؤتمر لاهاي للسلام ، بل أشار أيضاً الى ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عما سبق وأشار إليه ، وهي أن قوانين الحياد لا تقر ولا تسمح للدول المحايدة أن تقدم أموالاً للأطراف المتحاربة ، بينما أغفلت تلك القوانين أن تمنع كبار المصرفيين وذوي رؤوس الأموال من تقديم أموال مماثلة للدول المتحاربة على الرغم من كونهم من مواطني الدول المحايدة ، لذا رأى أن من واجب مؤتمر السلام إصدار قرار يحرّم ويجرّم مثل ذلك الفعل ، وإعتبرها خطوة تعزز من فرص تحقيق السلام في العالم.[٨٠]

جاءت الكلمة التالية في الجلسة من البروفيسور ثيودور وولسي الذي كان يشغل منصب أستاذ القانون الدولي في جامعة ييل ، أراد أن يبين في مداخلته أن التحكيم يمكن أن يكون بديلاً ناجحاً عن التفاوض والدبلوماسية. إذ رأى أن التحكيم الدولي عبارة عن وسيلة مهمة لتسوية وحل الخلافات بين دولتين أو أكثر عن طريق القضاء أمام المحاكم الدولية ، وهو خيار يتم اللجوء اليه بعد أن تكون المفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود في حل تلك الخلافات. إستشهد وولسي لدعم رأيه بما نصت عليه المادة الأولى من الإتفاقية الفرنسية – البريطانية لعام ١٩٠٣[٨١] التي نصت على أن تنقل الخلافات المتعلقة بالأحكام القضائية أو تفسير أي بند من بنود المعاهدات أو الإتفاقيات بين الدولتين الى محكمة التحكيم الدولية في لاهاي التي أنشأت عام ١٨٩٩ لأجل إصدار حكم قضائي فيها ، وأشار الى أن التحكيم يكون في هذه الحالة بديلاً عن الحرب لاسيما في حال فشل المفاوضات الدبلوماسية بين الطرفين لكنه إستدرك مشيراً الى أن سياسات الدول لا تتشابه دائماً مع بعضها بخصوص الخلافات فبعض الدول تحيل المسائل الثانوية فقط الى التحكيم ، لذا فإن التحكيم سيكون في تلك الحالة بديلاً عن الدبلوماسية وليس بديلاً عن الحرب. إلا أنه شدد من ناحية أخرى على أهمية الدبلوماسية التي توفر الفرصة لتبادل الآراء بين الجانبين المتنازعين من أجل الوصول الى تسويات ترضي الأطراف ، ويمكن تعديل تلك التسويات وشروطها طالما كان الحوار الدبلوماسي مستمراً ، على عكس قرارات التحكيم التي تكون قطعية ولا رجعة عنها.[٨٢]

كان آخر المتحدثين ريتشارد بارثولت عضو مجلس النواب الأميركي عن الحزب الجمهوري والرئيس السابق للاتحاد البرلماني الدولي. أعلن بارثولت بأنه يختلف من حيث الرأي مع بعض الذين سبقوه في الحديث لاسيما جون فوستر لاسيما في مسألة الاهتمام بموضوع الحد من التسلح الدولي ، فإعتبر أن ذلك الموضوع كان من الممكن أن يُفشِل مؤتمر لاهاي الأول للسلام الدولي عام ١٨٩٩ لو كانت الدول الحاضرة فيه قد أصرت على تطبيقه ، وتوقع أن يفشل مؤتمر لاهاي الثاني – الذي لم يعقد حتى ذلك الحين – إذا أعطي الموضوع ذاته حيزاً واسعاً من الاهتمام ، والسبب حسب رأيه هو أن الكثير من الحكومات في العالم آنذاك لم تكن مستعدة للتخلي عن أسلحتها الحربية لا كماً ولا نوعاً ، لأنها جزء من ضمان أمنها الداخلي والخارجي. وشبّه الموضوع بعملية هدم جدار وإزالة أحجاره بصعوبة ، وهو يقصد بالأحجار الدول التي تمتلك جيوشاً وأسلحة متنوعة وكثيرة والتي تتطلب جهداً كبيراً وصبراً طويلاً لإقناع كل واحدة منها بنزع جزء من أسلحتها ، وبدلاً عن ذلك إقترح تأسيس نظام دولي قائم على أساس سيادة القانون والعدالة بين الدول ، فعند ذاك ربما تقتنع تلك الدول والحكومات بأن سياساتها نحو التسلح ليس لها ما يبررها.(٨٣)

شهدت الجلسة الختامية للإجتماع السنوي الأول للجمعية الأميركية للقانون الدولي إعلان رئيسها بأن الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت سيستقبل أعضائها عند إنتهاء إجتماعاتها في ذلك اليوم ، وبالفعل جرى ذلك الإستقبال ظهيرة اليوم نفسه في البيت الأبيض.(٨٤) كان ذلك الإستقبال دليلاً على إهتمام الرئيس الأميركي ودعمه المعنوي لنشاط الجمعية ، لاسيما وأن بعض أعضائها كما أشرنا أيدوا وساندوا دعوة الرئيس روزفلت لإقامة الدورة الثانية لمؤتمر لاهاي الدولي للسلام ، وروجوا له ولما يمكن أن يطرح ويناقش فيه من مواضيع. ويمكن القول أن الاجتماع الأول للجمعية نجح من الناحية التنظيمية والمعنوية ، وقد أُقِر إنعقاده سنوياً من أجل الحفاظ على الجمعية ونشاطها المتعلق بشؤون القانون الدولي.

الخاتمة :

١- لم تكن فكرة إنشاء تنظيم أو جمعية أميركية تعنى بشؤون القانون الدولي وليدة الصدفة أو لا تستند الى أسباب موجبة لها ، إذ أن تعدد القضايا التي قدمت الى التحكيم الدولي للبت فيها وإصدار قرارات بشأنها والتي كانت الولايات المتحدة الأميركية طرفاً فيها ، أدى الى زيادة الاهتمام بالقانون الدولي وتفاصيله بين المختصين الأميركيين بذلك الشأن.

٢- جاء تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي متأخراً نسبياً من الناحية الزمنية ، لاسيما إذا ما أشرنا الى جمعيات مماثلة من حيث الإختصاص تم تأسيسها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبالتحديد في بريطانيا ، والمقصود بها جمعية التشريع المقارن والقانون الدولي التي تم تأسيسها عام ١٨٩٤ ، هذا بالإضافة الى جمعيات أخرى داخل الولايات المتحدة لم تعنى بالقانون الدولي لكنها

خدمت إختصاصاً مقارباً له ومرتيطاً به في كثير من الأحيان ، والمقصود بها الجمعية الأميركية للعلوم السياسية التي تم تأسيسها عام ١٩٠٣.

٣- إغتنم المتخصصون في القانون الدولي داخل الولايات المتحدة فرصة إنعقاد مؤتمر موهونك للتحكيم الدولي عام ١٩٠٥ لطرح فكرة نأسيس الجمعية التي أرادوها أن تكون جمعية مستقلة غير مرتبطة بتنظيمات قانونية أخرى لاسيما نقابة المحامين ، إذ أن تخصص القانون الدولي يختلف عن التخصص في القوانين المحلية التي تميز أغلب أعضاء نقابة المحامين الأميركيين.

٤- لم يكن تأسيس الجمعية أمراً سهلاً في بدايته ، إذ كان على الشخصيات الأميركية المتخصصة في القانون الدولي إقناع الكثير من الشخصيات الأخرى التي لم تكن ترى ضرورة في تأسيسها ، وربما يكون ذلك الرأي المعارض نابعاً من أن الولايات المتحدة كانت تستضيف على نحو سنوي تقريباً مؤتمراً للتحكيم الدولي يحضره المتخصصون في القانون الدولي من الأميركيين وغير الأميركيين ، وكان ذلك المؤتمر بمثابة المنتدى الذي تطرح فيه الآراء وتقام النقاشات المستندة على القانون الدولي بخصوص مواضيع التحكيم.

٥- التزمت الجمعية في نشاطها وإجتماعاتها بالهدف الذي أُسِست من أجله ، وهو نشر الوعي والإهتمام بالقانون الدولي بين شريحة واسعة من الأميركيين ، إذ أن ذلك القانون يعتبر الأساس الذي تقوم عليه المحاكم الدولية التي تنظر في الخلافات التي لا تتمكن الدول من حلها بشكل دبلوماسي أو عن طريق التفاوض فيما بينها ، وهي الطريقة الأفضل لتجنب الحروب التي قد تقع نتيجة لتلك الخلافات.

٦- يمكن القول أن تلك الجمعية كانت بمثابة المرآة العاكسة للقضايا الخلافية التي واجهتها الولايات المتحدة مع بعض دول العالم ، والى أي حد نجحت الحكومة الأميركية أو وزارة الخارجية في التعامل مع تلك القضايا ، ومنها على سبيل المثال الخلاف مع اليابان عام ١٩٠٦ والذي تسببت يه سلطات ولاية كاليفورنيا بإصدارها قرارات أثّرت سلبياً على الطلبة اليابانيين المقيمين في تلك الولاية.

٧- مثّلت الشخصيات السياسية الأميركية والأخرى المتخصصة في القانون الدولي التي ساهمت في تأسيس الجمعية أو التي إنضمت اليها فيما بعد ، قيمة ودعماً معنوياً للجمعية ونشاطها ، يضاف الى ذلك المقالات والبحوث التي نشرتها تلك الشخصيات في الدورية الربع سنوية (الفصلية) التي أصدرتها الجمعية والتي تناولوا فيها العديد من المواضيع المتعلقة بالقانون الدولي وقضايا التحكيم والخلافات المتعددة بين الدول ومنها الخلافات التي كانت الولايات المتحدة الأميركية طرفاً فيها.

٨- لم يكن من المتوقع أن تحقق الجمعية كل ما أعلنته في بيان تأسيسها من أهداف في السنة الأولى ، ولا من خلال إجتماعها السنوي الأول ، لاسيما الهدف المتعلق بنشر الوعي المعرفي بالقانون

الدولي بين أوساط المثقفين الأميركيين العاديين ، إذ أن النقاشات التي حدثت في دورة إنعقادها الأولى كانت أقرب في لغتها ومعانيها الى مستوى المتخصصين في القانون الدولي ، بل كانت كذلك بالفعل. لذا فإن هدفاً كالذي أشرنا اليه كان يتطلب عملاً طويل الأمد من قبل أعضاء الجمعية وإهتماماً إعلامياً أوسع من الصحافة الأميركية والمنتديات الثقافية العامة التي كان يرتادها غير المتخصصين بالقانون الدولي.

هوامش البحث :

(1) Tocqueville, Alexis de., Democracy in America, Vol. 2, Edited by Phillips Bradley, Bombay Popular Prakashan, Bombay, 1945, pp. 93- 94; Patterson, David S., Citizen Peace Initiatives and American Political Culture 1865- 1920, in Chatfield, Charles., Van Den Dungen, Peter., (Editors), Peace Movement and Political Culture, The University of Tennessee, Knoxville, 1988, pp. 187- 188.

(2) Kuehl, Warren F., Seeking World Order, The United States and International Organization to 1920, Vanderbilt University Press, Nashville, Tennessee, 1969, pp. 38- 39.

(٣) عقد ذلك المؤتمر بين الثالث والعشرين والسابع والعشرين من حزيران ١٨٨٩ في باريس ، وقد حضره رجال قانون وسياسيون من دول عديدة كفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وسويسرا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا والدنمارك والبرازيل. أصدر المؤتمر قرارات كانت بمثابة توصيات حثت على تكريس التعليم التحكيمي ، أي التعريف بمبادئ التحكيم من خلال التعليم الذي يشمل المدارس والجامعات ، إضافة الى نشر الكتب التي تتضمن ثقافة التحكيم ، والدعوة الى نبذ الحروب عن طريق نشر قوائم إحصائية عن تكاليف الحروب التي حدثت خلال الخمسين سنة الأخيرة التي سبقت عام ١٨٨٩. وجاء في مقررات المؤتمر أيضاً ، أن تُقدَم مذكرة باسم المجتمعين فيه الى حكومات الدول المتحضرة ، تناشدها إتخاذ الإجراءات الدبلوماسية اللازمة لإنشاء محكمة دولية تحكم في القضايا التي تثير الخلافات بين الدول ، وأخيراً الدعوة الى عقد مؤتمر آخر للسلام عام ١٨٩٠.

The Universal Peace Congress Paris 1889, The American Advocate of Peace and Arbitration, Vol. 51, No. 4 -5, Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, September - October, 1889, pp. 97- 101.

(4) Fry, M Graham. et.al, (Editors), Guide to International Relations and Diplomacy, Continuum, New York, 2002, pp. 145- 146.

(5) Patterson, David S.,op.cit, p. 187.

(٦) كان صيد حيوان الفقمة ذات الفراء في بحر بيرنغ يمثل عملاً مربحاً من الناحية التجارية، إذ كان فراؤه يستخدم في صناعة الملابس لاسيما الشتوية التي يحتاجها سكان المناطق شديدة البرودة ، كما أن بيعه كمادة خام قبل إستخدامه في تلك الصناعة يدر أرباحاً جيدة على الصيادين والتجار الأميركيين. رأت الحكومة الأميركية أن صياديها هم الأولى بمزاولة صيد الفقمة من صيادي بريطانيا وكندا ، إذ أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تملك السيادة على أهم الجزر التي يُجرى عليها الصيد في بحر بيرنغ وهي جزر (بريبيلوف) التابعة لإقليم ألاسكا الذي إشترته من روسيا عام ١٨٦٧، كما أن المياه المحيطة بتلك الجزر تعتبر مياه إقليمية أميركية ، لذا أصدرت وزارة الخزانة الأميركية عام ١٨٨٦ تعليمات الى الصيادين الأميركيين بمنع الصيادين البريطانيين والكنديين من ممارسة الصيد في تلك المياه المشار اليها ومصادرة سفنهم ، مما أدى الى نشوب خلاف بين الولايات المتحدة من جهة وبريطانيا وكندا من جهة أخرى.

Brown, Robert Craig., Canada's National Policy 1883-1900: A Study in Canadian-American Relations, Princeton University Press, 1964, p.p. 7- 10.

(٧) أصدرت المحكمة الدولية المكلفة بالتحكيم في الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وبريطانيا وكندا من جهة أخرى قرارها عام ١٨٩٣ ، وتضمن تأييد المطالب والإجراءات الأميركية المتمثلة بمنع الصيادين البريطانيين والكنديين من صيد حيوان الفقمة ذات الفراء في المياه الإقليمية الأميركية قرب سواحل إقليم ألاسكا وجزر بريبيلوف الأميركية وهي الأماكن التي كان حيوان الفقمة يتواجد فيها لاسيما في فترة التكاثر، أما موضوع تعويض الصيادين

البريطانيين والكنديين الذين إستولت الولايات المتحدة على سفنهم ، فقد وجهت المحكمة كلا الجانبين الى حل الموضوع عن طريق التفاوض ، وهو الأمر الذي تم فعلاً فيما بعد.

Foster, John W., Results of The Bering Sea Arbitration, The North American Review, Vol. 661, No. 469, Published by University of Northern Iowa, December 1895, pp. 693- 702.

(8) Finch, George A., The American Society of International Law, The American Journal of International Law, Vol. 50, No. 2, Published by: American Society of International Law, Apr., 1956, p. 293.

(9) Tryon, Games L., The Hague Conferences, Yale Law Journal, Vol. 20, No. 6, The Yale Law Journal Company, Inc., New Haven, Connecticut, Apr., 1911, p. 272.

(١٠) مثلت الوفود المشاركة كل من هولندا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا والنمسا- هنغاريا وبلجيكا والصين والدنمارك وإسبانيا وبريطانيا واليونان وإيطاليا واليابان ولوكسمبورغ والمكسيك وبلاد فارس والبرتغال ورومانيا وصربيا والسويد والنروج وسويسرا والدولة العثمانية وبلغاريا.

Holes, Frederick W., The Peace Conference at The Hague and its Bearings on International Law and Policy, The Macmillan Company, London, 1900, pp. 38- 52.

(11) Barcroft, Stephen., The Hague Peace Conference of 1899, Irish Studies in International Affairs, Vol. 3, No. 1, Published by: Royal Irish Academy, Dublin, 1989, p. 66.

(12) Tryon, Games L., op.cit, p. 754.

(١٣) إنعقد المؤتمر في منتجع جبلي مطل على بحيرة موهونك شمال ولاية نيويورك والذي كان يملكه ألبرت سمايلي Albert Smiley (و ١٨٢٨- ت ١٩١٢) ، وهو من الكويكرز البروتستانت وأحد دعاة السلام المهمين في الولايات المتحدة الأميركية.

Paterson, David S., Toward a Warless World : The Travail of the American Peace Movement 1887- 1914, Indiana University Press, Bloomington, 1976, pp. 30- 31; The Advocate of Peace (1894-1920), Vol. 75, No. 1, Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, January, 1913, p.9.

(14) Daniel Hucker, The Lake Mohonk Conferences on International Arbitration (1895–1916): Evoking and Mobilizing an "International Mind", Journal of American Studies, Vol. 58, No. 1, Published by Cambridge University Press in association with the British Association for American Studies, 2023, p. 39.

(15) Finch, George A., op.cit, p. 296.

(16) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, Vol. 1, Published by Cambridge University Press, April 19 and 20, 1907, p. 23.

(١٧) جورج واشنطن كيرتشوي : ولد عام ١٨٥٥ في مدينة ديترويت بولاية ميشيغان ، إنحدر والداه من أصول ألمانية. درس كيرتشوي في المدارس العامة ثم أكمل في المدارس الخاصة ، وأظهر تفوقاً في دراسته الثانوية التي تخرج منها عام ١٨٧٥. درس القانون في جامعة (ييل) وتخرج منها عام ١٨٧٩. إنضم الى نقابة المحامين في نيويورك وعمل على أمد عشر سنوات محامياً في مدينة ألباني. أختير عميداً لكلية الحقوق بجامعة كولومبيا عام ١٩٠١. أصبح عضواً في لجنة ولاية نيويورك لإصلاح السجون بين عامي ١٩١٣- ١٩١٤. إنتقل عام ١٩١٧ الى كلية نيويورك للأعمال الخيرية ليكون عضواً في هيئتها التدريسية ، وفي السنة التالية عُين رئيساً لقسم علم الإجرام في الكلية ، وهو المنصب الذي بقي فيه حتى تقاعده عام ١٩٣٢. عُرف عنه بأنه كان من دعاة السلام وإحترام القانون الدولي ، لذا كان ممثلاً للولايات المتحدة الأميركية في المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في جنيف عام ١٩١٢ ، كما ترأس جمعية السلام الأميركية من عام ١٩١٥ حتى ١٩١٧. كُرّم من قبل العديد من المؤسسات القانونية الأميركية ومنها المعهد الأميركي للقانون الجنائي وعلم الإجرام عام ١٩١٧. توفي في مدينة نيويورك عام ١٩٤٢.

Dictionary of American Biography, Supplement Three 1941- 1945, American Council of Learned Societies, New York, 1973, pp. 420- 421.

(١٨) روبرت لانسينغ : ولد عام ١٨٦٤ في مدينة ووترتاون بولاية نيويورك ، إنحدر أجداده من أصول هولندية. أكمل دراسته الثانوية في ووترتاون عام ١٨٨٢ ، وفي السنة ذاتها قدم للدراسة في كلية إيمرست وبعد أربع سنوات تخرج منها بعد أن درس مجموعة من العلوم العامة. درس القانون منفرداً في المكتب القانوني لوالده في إحدى شركات الخدمة القانونية التي كان والده شريكاً في ملكيتها، تم بعدها قبوله في نقابة المحامين في ووترتاون بعد أن إجتاز الإختبار الذي أجري له عام ١٨٨٩. تدرج في عمله القانوني وإختير مرات عديدة لعضوية اللجان الأميركية التي دافعت عن حقوق

الولايات المتحدة في عدد من القضايا التي قدمت للتحكيم الدولي بين عامي ١٨٩٢- ١٩١٠. ساهم في تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي عام ١٩٠٦ التي كان له دور فاعل فيها لحين وفاته. عينه الرئيس وودرو ولسن وزيراً للخارجية الأميركية في حزيران ١٩١٥ ، ليقود الدبلوماسية الأميركية قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى وبعد دخولها عام ١٩١٨ وأثناء مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ولحين خروجه من ذلك المنصب عام ١٩٢٠. توفي في نيويورك عام ١٩٢٨.

Hartig, Thomas Henry, Robert Lansing: An Interpretive Biography, Modern History Ph.D. Dissertation, Ohio State University, 1974.

(١٩) جيمس براون سكوت : ولد عام ١٨٦٦ في (كينكاردن) إحدى بلدات مقاطعة أونتاريو الكندية. حاصل على شهادة البكلوريوس في الآداب من جامعة هارفرد عام ١٨٩٠، وبعدها بسنة واحدة أكمل دراسة الماجستير. أكمل الدكتوراه في تخصص القانون بجامعة هايدلبرغ في ألمانيا عام ١٨٩٣. عمل في المحاماة في لوس أنجلس بالولايات المتحدة الأميركية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. يعتبر أحد مؤسسي الجمعية الأميركية للقانون الدولي عام ١٩٠٦. عمل محاضراً في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة ، وبعدها رئيساً لقسم القانون الدولي والعلاقات الدولية في كلية جورج تاون للخدمة الخارجية حتى عام ١٩٤٠. توفي عام ١٩٤٣ في مدينة أنابولس بولاية ميريلاند.

Finch, George A., James Brown Scott, 1866-1943, The American Journal of International Law, Vol. 38, No. 2, Published by American Society of International Law, Washington, D.C, Apr., 1944, pp. 183- 215.

(٢٠) ديفيد بريور: ولد في مدينة سميرنا (أزمير) في الدولة العثمانية عام ١٨٣٧، كان والده موظفاً في إحدى الإرساليات التبشيرية البروتستانتية الأميركية التي عملت هناك ، عاد الى الولايات المتحدة عام ١٨٣٨ وسكن مع عائلته في ولاية كونيتيكت. تدرج ديفيد في دراسته حتى سن الخامسة عشرة ، وحينها بدأ بالدراسة في جامعة ويسليان Wesleyan في كونيتيكت ، ثم إنتقل عام ١٨٥٤ الى جامعة ييل التي تخرج منها عام ١٨٥٦ ، وبعدها الى نيويورك ليلتحق بكلية ألباني للحقوق التي تخرج منها بعد أقل من عام واحد. وبعد تدرجه في سلك المحاماة والقضاء ، عينه الرئيس بنجامين هاريسون عام ١٨٩٠ بمنصب قاضٍ مساعد في المحكمة العليا للولايات المتحدة. عُرف عن بريور بأنه كان مناهضاً للعبودية، وهو ما دفعه الى المساهمة في تحرير وإصدار العديد من المنشورات الدورية المؤيدة لإلغاء العبودية . تنقل بين العديد من الأحزاب السياسية ، إذ كان في البداية مؤيداً للحزب الديمقراطي ، إلا أن قناعاته السياسية تغيرت في منتصف عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر ، فأصبح أكثر ميلاً الى الحزب الجمهوري . توفي عام ١٩١٠.

Brodhead, Michael J., David J. Brewer : The Life of a Supreme Court Justice 1837- 1910, Southern Illinois Press, 1994, pp. 2- 230.

(٢١) جورج غراي : ولد عام ١٨٤٠ في نيوكاسل بولاية ديلاوير ، كان والده محامياً ورجل أعمال ومن الشخصيات المعروفة في تلك الولاية. درس جورج غراي في المدارس العامة في ديلاوير ، وتخرج بعد تدرجه في الدراسة من كلية برينستون عام ١٨٥٩ ، تتلمذ في دراسة القانون بمكتب والده للمحاماة ثم في جامعة هارفرد ، وبعد تخرجه تم قبوله في نقابة المحامين ومارس مهنة المحاماة في مدينة نيوكاسل. عين مدعياً عاماً لولاية ديلاوير بين عامي ١٨٧٩- ١٨٨٥. أنتخب لعضوية مجلس الشيوخ بين عامي ١٨٨٥- ١٨٩٩. كان عضواً في اللجنة الأميركية لتسوية الخلافات مع كندا ١٨٩٨، ثم وفي العام نفسه كان عضواً في اللجنة الأميركية المكلفة ببحث ترتيبات السلام مع إسبانيا. عُين عام ١٨٩٩ من قبل الرئيس وليم ماكنلي قاضياً في الدائرة الثالثة لمحكمة الإستئناف الأميركية. عُين أيضاً من قبل الرئيس ماكنلي عضواً عن الجانب الأميركي في المحكمة الدولية الدائمة في لاهاي عام ١٩٠٠ وهو المنصب الذي خدم فيه حتى عام ١٩٢٠. توفي في ويلمنغتون بولاية ديلاوير عام ١٩٢٥.

Biographical Dictionary of The American Congress 1774- 1961, United States Government Printing Office, Washington, D.C., 1961, p. 968.

(٢٢) جون باسيت مور : ولد عام ١٨٦٠ في بلدة سمبرنا بمقاطعة نيوكاسل التابعة لولاية ديلاوير. تدرج في دراسته حتى تخرج من جامعة فرجينيا عام ١٨٨٠ متخصصاً بالقانون. وبعدها بثلاث سنوات تم قبوله في نقابة المحامين في ولاية ديلاوير. قدم خدمات إستشارية قانونية لوزارة الخارجية الأميركية بين عامي ١٨٨٦- ١٨٩١. عمل أستاذاً للقانون في جامعة كولومبيا من عام ١٨٩١ حتى عام ١٨٩٨. أختير مرات عديدة لعضوية اللجان التي مثلت الولايات المتحدة لغرض التفاوض في قضايا عديدة ، منها اللجنة التي كلفت بالتفاوض مع الإسبان حول ترتيبات معاهدة السلام الأميركية – الإسبانية عام ١٨٩٨. أختير ممثلاً للولايات المتحدة في محكمة العدل الدولية الدائمة عام ١٩٢٢. توفي في مدينة نيويورك عام ١٩٤٧.

Hinckley, Frank E., John Bassett Moore: A Member of the Permanent Court of International Justice, California Law Review, Vol. X, No. 2, University of California, Berkeley, California,

January, 1922, pp. 102- 110; Borchard, Edwin., John Bassett Moore, American Journal of International Law, Vol. 24, Issue. 1, Published by American Society of International Law, January, 1948, pp. 98- 101.

(٢٣) أوسكار شتراوس : ولد عام ١٨٥٠ في مدينة أوتيربيرغ غرب ألمانيا لعائلة يهودية الديانة. إنتقلت عائلته الى الولايات المتحدة الأميركية بعد أربع سنوات من ولادته وإستقرت في ولاية جورجيا. تخرج من جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك ضمن تخصص القانون. نال شهادة الدكتوراه في الأدب من جامعة براون في رود آيلاند منتصف عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. عُين وزيراً مفوضاً للولايات المتحدة في إسطنبول عام ١٨٨٧ ولمدة سنتين ، وللمرة الثانية عامي ١٨٩٨- ١٨٩٩. عُين عضواً في محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي عام ١٩٠٢. عينه الرئيس ثيودور روزفلت وزيراً للتجارة عام ١٩٠٦ ولمدة ثلاث سنوات. توفي عام ١٩٢٦.

Strauss, Lewis l., Oscar S. Straus: An Appreciation, Publications of the American Jewish Historical Society, Vol. 40, No. 1, New York, September, 1950, p.p. 3- 16.

(24) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 24.

(٢٥) إيفرت بيبريل ويلر : ولد عام ١٨٤٠ في مدينة نيويورك ، من المحامين الأميركيين الذين كانت لهم آراء إصلاحية لاسيما في الخدمة المدنية والجانب الاجتماعي. تخرج من كلية مدينة نيويورك عام ١٨٥٦ وبعدها بثلاث سنوات تخرج من جامعة هارفارد. ساهم في تأسيس نقابة المحامين في نيويورك ، وعمل رئيساً للجنة التنفيذية لإصلاح الخدمة المدنية فيها. فشل عام ١٨٩٤ في الترشح لمنصب حاكم ولاية نيويورك. عُرف بأنه كان واحداً من أكثر المعارضين لمنح المرأة الأميركية حق التصويت في الانتخابات ، وتزعم من أجل ذلك العديد من المنظمات المؤيدة لطروحاته. توفي عام ١٩٢٥. ينظر الصفحة الإلكترونية التالية ، تم تصفحها بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢٥

archives.nypl.org/mss/3307

(26) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 24.

(27) Hall, Kermit L. et.al, (Editors), The Oxford Companion to the Supreme Court of the United States, Oxford University Press Inc., New York, 2005, p. 130.

(28) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 25.

(٢٩) جورج غرافتون ويلسون : ولد عام ١٨٦٣ في مدينة بلانفيلد في ولاية كونيكتيكت. حاصل على العديد من الشهادات الأكاديمية ، منها بكالوريوس في الآداب عام ١٨٨٦ من جامعة براون في ولاية رود آيلاند ، ثم شهادة الماجستير عام ١٨٨٨ ، والدكتوراه عام ١٨٩١. عمل في وظائف عديدة منها مديراً لمدرسة روتلاند الثانوية العالية في ولاية فيرمونت عامي ١٨٨٩- ١٨٩٠. عين عام ١٨٩١ أستاذاً مشاركاً للعلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة براون. وعمل كذلك أستاذاً للقانون الدولي في جامعة هارفارد منذ عام ١٩١٠ ، وكذلك العديد من المهام الأكاديمية الأخرى. عمل عام ١٩١٤ مستشاراً في مفوضية الولايات المتحدة في لاهاي بهولندا. أختير عضواً في هيئة تحرير المجلة الأميركية للقانون الدولي منذ إصدارها عام ١٩٠٧. توفي في مدينة كامبرج بولاية ماساتشوستس عام ١٩٥١.

Finch, George A., George Grafton Wilson 1863-1951, The American Journal of International Law, Vol. 45, No. 3, Published by Cambridge University Press, Jul., 1951, pp. 526-528; Myers, Dents P., The American Journal of International Law, Vol. 45, No. 3, Published by Cambridge University Press, Jul., 1951, pp. 549-552.

(٣٠) الجمعية الأميركية للعلوم السياسية American Political Science Association : تأسست عام ١٩٠٣ في جامعة تولين في ولاية نيو أورلينز من قبل مجموعة من المتخصصين الأميركيين في علم السياسة. كان الهدف من إنشائها إيجاد تنظيم مستقل للأشخاص الذين يجمعهم الاهتمام بالدراسة العلمية لهيكلية الدولة ووظائفها وتفاعلها مع المجتمع.

Willoughby, W.W., The American Political Science Association, Political Science Quarterly, Vol. 19, No. 1, Published by Oxford University Press, Mar., 1904, pp. 110-111.

(31) Bell, William Gardner., Secretaries of War and Secretaries of the Army, Center of Military History, United States Army Washington, D.C., 2010, p. 106.

(32) Birkner, Michael J. et.al, (Editors), The Governors of New Jersey: Biographical Essays, Rutgers University Press, New Brunswick, New Jersey, 2014, pp. 211- 214.
(33) Biographical Directory of the American Congress, op.cit, pp. 1363- 1364.
(34) Encyclopaedia Judaica, Vol. 17, Keter Publishing House, Beit Shemesh, Israel, 2007, p. 502.
(35) Hyde, Charles Cheney., In Memoriam Theodore Salisbury Woolsey, The American Journal of International Law, Vol. 23, No. 3, Published by Cambridge University Press, Jul., 1929, pp. 616-617.
(36) Bishop, Morris., A History of Cornell, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1962, pp. 29- 49.
(٣٧) تم تعريف الشخصيات المشار إليها في الهوامش السابقة. ينظر أيضاً :
Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 25- 26.
(38) Conley, Patrick T., The Leaders of Rhode Island's Golden Age, History Press, Charleston, South Carolina, 2019, pp. 115- 116.
(39) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 27.
(40) Finch, George A., The American Society of International Law, op.cit, p. 296.
(41) Ibid, p. 296; Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 30- 31.
(٤٢) المقصود بها جمعية التشريع المقارن والقانون الدولي The Society of Comparative Legislation and International Law التي أسست في بريطانيا عام ١٨٩٤ ، وأصدرت منشورها الدوري المتخصص (مجلة جمعية التشريع المقارن) Journal of the Society of Comparative Legislation إبتداءاً من عام ١٨٩٦. ينظر :
Journal of the Society of Comparative Legislation, Published by Cambridge University Press on behalf of the British Institute of International and Comparative Law, Vol. 1, 1896 – 1897, pp. vi-x.
(43) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 31- 32.
(٤٤) إليهو رووت : ولد عام ١٨٤٥ في قرية كلينتون بمقاطعة أونايدا بولاية نيويورك. تعود أصول أجداده الى إنكلترا. درس في المدارس المحلية في قرية كلينتون وتلقى تعليماً دينياً في إحدى معاهد اللاهوت. أكمل دراسته الجامعية في كلية هاملتون بولاية نيويورك حاصلاً على شهادة البكلوريوس في الآداب عام ١٨٦٤. درس القانون في كلية الحقوق بجامعة نيويورك وتخرج منها عام ١٨٦٧ ، وفي السنة ذاتها تم قبوله في نقابة المحامين. عمل خلال حياته المهنية بأعمال متعددة منها المحاماة والتدريس ، وإختارته الحكومة الأميركية لتمثيلها قانونياً في بعض الخلافات التي نشبت بينها وبين بعض الدول الأوربية خلال عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. عينه الرئيس وليم ماكنلي وزيراً للحرب عام ١٨٩٩ إذ بقي في ذلك المنصب حتى عام ١٩٠٤. خدم كوزير للخارجية بين عامي ١٩٠٥- ١٩٠٩ في عهد الرئيس ثيودور روزفلت. أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية نيويورك بين عامي ١٩٠٩- ١٩١٥. توفي في مدينة نيويورك عام ١٩٣٧.
Jessup, Philip C., Elihu Root, Vol. I, Archon Books, New Haven, Connecticut, 1964, pp. 10-540.
(45) New York Times (Newspaper), New York, 14 January, 1906.
(46) Ibid, 30 January, 1906.
(47) Ibid, 20 March, 1932.
(48) Ibid, 30 May. 1921.
(49) Ibid, 4 February, 1936.
(50) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 34.
(51) Ibid, p. 6.

(52) New York Times, 30 January, 1906.
(53) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 34- 35.
(54) Ibid, p. 37.
(55) The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Baker, Voorhis & Company, New York, January- April 1907, pp. 1- 88.
(56) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 38- 39.
(٥٧) المعاهدة الأميركية – البريطانية عام ١٨٤٢: عرفت أيضاً باسم معاهدة (ويبستر- أشبرتن) نسبة الى الشخصيتين الموقعتين عليها ، وهما كل من وزير الخارجية الأميركية دانييل ويبستر Daniel Webster (و ١٧٨٢- ت ١٨٥٢) ، والسياسي والدبلوماسي البريطاني بارون أشبرتن Baron Ashburton (و ١٧٧٤- ت ١٨٤٨). أكدت تلك المعاهدة التي وقّعت في واشنطن العاصمة بتاريخ التاسع من آب (أغسطس) ١٨٤٢ على حل العديد من النزاعات الحدودية بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا لاسيما بين ولاية مينز الأميركية ومقاطعة نيو برونزويك الكندية ، والتعاون في جهود إنهاء تجارة العبيد في أعالي البحار ، والإستفادة المشتركة من مياه البحيرات العظمى ، وتبادل المجرمين بين الجانبين المتورطين بجرائم محددة.
Bartlett, Irving H., Daniel Webster, The Easton Press, Norwalk, Connecticut, 1994, pp. 178- 180.
(58) Root, Elihu., The Need of Popular Understanding of International Law, The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Baker, Voorhis & Company, New York, January - April, 1907, pp. 1- 2.
(59) Ibid, pp. 2-3.
(60) The Evening Star (Newspaper), Washington, D.C., 15 October, 1921.
(61) Macfarland, Henry B. F., Address of Welcome, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 41- 42.
(62) Jessup, Philip C., Elihu Root, Vol. II, 1905- 1937, Dodd, Mead & Company, New York, 1938, P. 8.
(63) New York Times, 28 October, 1906.
(64) Ibid, 27 October, 1906.
(65) Ibid, 1 November, 1906.
(66) Root, Elihu., Address by the President of the Society, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 44.
(67) Office of Superintendent of Public Instruction, School Law of California, Sacramento, California, 1911, pp. 66- 69.
(68) Ibid, p. 66.
(69) Root, Elihu., Address by the President of the Society, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p.46.
(70) Ibid, p. 47.
(71) Ibid, p. 50.
(٧٢) ينظر المادة الأولى ، الباب العاشر من دستور الولايات المتحدة الأميركية في :
Amar, Akhil Reed., America's Constitution: A Biography, Random House, New York, 2006, p. 484.
(73) Root, Elihu., Address by the President of the Society, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 50- 51.
(74) Theodore P. Ion, The Japanese School Incident at San Francisco from the Point of View of International and Constitutional Law, Michigan Law Review, Vol. 5, No. 5, Published by: The Michigan Law Review Association, Ann Arbor, Michigan, March., 1907, pp. 326-343.

(75) Gregory, Charles Noble. et al., The Rights of Foreigners in the United States in case of conflict between Federal
Treaties and State laws, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 173.
(76) Ibid, pp. 176- 177.
(77) Ibid, pp. 181- 193.
(٧٨) مؤتمر لاهاي للسلام ١٩٠٧ : عقد في مدينة لاهاي الهولندية للفترة من ١٥ حزيران حتى ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ بدعوة من الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت ، وتقرر عقده في لاهاي بدلاً من واشنطن مراعاة للعامل الجغرافي المتمثل بأن لاهاي تقع في موقع وسيط بالنسبة للكثير من دول العالم لاسيما الكبرى منها مقارنة بموقع مدينة واشنطن ، ولضمان حضور عدد أكثر من ممثلي دول العالم ، هذا بالإضافة الى أن الدورة الأولى للمؤتمر سبق أن عقدت في لاهاي أيضاً عام ١٨٩٩. حضر الى المؤتمر العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكيتين الشمالية والجنوبية ، ماعدا القارة الأفريقية التي لم يكن لها ممثل في المؤتمر. أفضى ذلك المؤتمر الى التوقيع على إثنتي عشرة معاهدة كان من أهمها إتفاقية الحل السلمي للصراعات الدولية ، إلا أنه لم ينجح في الوصول الى إتفاق بشأن موضوع التحكيم الدولي الذي رغبت بعض الدول كالولايات المتحدة الأميركية بأن يكون إلزامياً في حل النزاعات.
Wolfrum, Rudiger.(Editor), The Max Planck Encyclopedia of Public International Law, vol. IV, Oxford University Press, New York, 2012, pp. 715- 717.
(79) Oscar S. Straus, Opening Remarks, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, p. 215.
(80) Olney, Richard. et al., The Second Hague Conference and the development of international law as a science, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, op.cit, pp. 233,239.
(٨١) الإتفاقية الفرنسية – البريطانية عام ١٩٠٣: عرفت أيضاً بإتفاقية التحكيم الفرنسية – البريطانية الموقعة في ١٤ تشرين الأول عام ١٩٠٣ ، والتي مهدت الى عقد إتفاقية أوسع عام ١٩٠٤ عرفت باسم الوفاق الودي الذي ضم روسيا الى جانب بريطانيا وفرنسا. نصت إتفاقية عام ١٩٠٣ على تسوية النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بين حكومتي البلدين عن طريق التحكيم ، وتألفت الإتفاقية من ثلاث مواد.
Adams, William Scovell., Edwardian Heritage: A Study in British History I90I - 1906, Kraus Reprint Co., New York, 1971, pp. 167- 168.

(82) Olney, Richard. et al., op.cit, pp. 240- 243.
(83) Ibid, pp. 246- 247.
(84) Ibid, p. 263.

مصادر البحث :

١- الوثائق المنشورة :

- Gregory, Charles Noble. et al., The Rights of Foreigners in the United States in case of conflict between Federal Treaties and State laws, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917.

- Macfarland, Henry B. F., Address of Welcome, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917.

- Office of Superintendent of Public Instruction, School Law of California, Sacramento, California, 1911.

- Olney, Richard. et al., The Second Hague Conference and the development of international law as a science, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917.

- Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917, Vol. 1, Published by Cambridge University Press, April 19 and 20, 1907.

- Root, Elihu., Address by the President of the Society, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917.

- Straus, Oscar S., Opening Remarks, Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907-1917.

٢- الأطاريح :

- Hartig, Thomas Henry, Robert Lansing: An Interpretive Biography, Modern History Ph.D. Dissertation, Ohio State University, 1974.

٣- الكتب :

- Adams, William Scovell., Edwardian Heritage: A Study in British History I90I - 1906, Kraus Reprint Co., New York, 1971.

- Amar, Akhil Reed., America's Constitution: A Biography, Random House, New York, 2006.

- Bartlett, Irving H., Daniel Webster, The Easton Press, Norwalk, Connecticut, 1994.

- Bell, William Gardner., Secretaries of War and Secretaries of the Army, Center of Military History, United States Army Washington, D.C., 2010.

- Birkner, Michael J. et.al, (Editors), The Governors of New Jersey: Biographical Essays, Rutgers University Press, New Brunswick, New Jersey, 2014.

- Bishop, Morris., A History of Cornell, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1962.

- Brodhead, Michael J., David J. Brewer : The Life of a Supreme Court Justice 1837- 1910, Southern Illinois Press, 1994.

- Brown, Robert Craig., Canada's National Policy 1883-1900: A Study in Canadian-American Relations, Princeton University Press, 1964.

- Conley, Patrick T., The Leaders of Rhode Island's Golden Age, History Press, Charleston, South Carolina, 2019.

- Fry, M Graham. et.al, (Editors), Guide to International Relations and Diplomacy, Continuum, New York, 2002.

- Hall, Kermit L. et.al, (Editors), The Oxford Companion to the Supreme Court of the United States, Oxford University Press Inc., New York, 2005.

- Holes, Frederick W., The Peace Conference at The Hague and its Bearings on International Law and Policy, The Macmillan Company, London, 1900.

- Jessup, Philip C., Elihu Root, Vol. I, 1845—1909, Dodd, Mead & Company, New York, 1938.

- Jessup, Philip C., Elihu Root, Vol. II, 1905- 1937, Dodd, Mead & Company, New York, 1938.

- Kuehl, Warren F., Seeking World Order, The United States and International Organization to 1920, Vanderbilt University Press, Nashville, Tennessee, 1969.

- Paterson, David S., Toward a Warless World : The Travail of the American Peace Movement 1887- 1914, Indiana University Press, Bloomington, 1976.

- Tocqueville, Alexis de., Democracy in America, Vol. 2, Edited by Phillips Bradley, Bombay Popular Prakashan, Bombay, 1945.

- Van Den Dungen, Peter., (Editors), Peace Movement and Political Culture, The University of Tennessee, Knoxville, 1988.

٤- البحوث والمقالات المنشورة :

- Barcroft, Stephen., The Hague Peace Conference of 1899, Irish Studies in International Affairs, Vol. 3, No. 1, Published by: Royal Irish Academy, Dublin, 1989.

- Borchard, Edwin., John Bassett Moore, American Journal of International Law, Vol. 24, Issue. 1, Published by American Society of International Law, January, 1948.

- Finch, George A., The American Society of International Law, The American Journal of International Law, Vol. 50, No. 2, Published by: American Society of International Law, Apr., 1956.

- Finch, George A., James Brown Scott, 1866-1943, The American Journal of International Law, Vol. 38, No. 2, Published by American Society of International Law, Washington, D.C, Apr., 1944.

- Finch, George A., George Grafton Wilson 1863-1951, The American Journal of International Law, Vol. 45, No. 3, Published by Cambridge University Press, Jul., 195

- Foster, John W., Results of The Bering Sea Arbitration, The North American Review, Vol. 661, No. 469, Published by University of Northern Iowa, December 1895.

- Hinckley, Frank E., John Bassett Moore: A Member of the Permanent Court of International Justice, California Law Review, Vol. X, No. 2, University of California, Berkeley, California, January, 1922.

- Hucker, Daniel., The Lake Mohonk Conferences on International Arbitration (1895–1916): Evoking and Mobilizing an "International Mind", Journal of American Studies, Vol. 58, No. 1, Published by Cambridge University Press in association with the British Association for American Studies, 2023.

- Hyde, Charles Cheney., In Memoriam Theodore Salisbury Woolsey, The American Journal of International Law, Vol. 23, No. 3, Published by Cambridge University Press, Jul., 1929.

- Journal of the Society of Comparative Legislation, Published by Cambridge University Press on behalf of the British Institute of International and Comparative Law, Vol. 1, 1896 – 1897.

- Myers, Dents P., The American Journal of International Law, Vol. 45, No. 3, Published by Cambridge University Press, Jul., 1951.

- Root, Elihu., The Need of Popular Understanding of International Law, The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Baker, Voorhis & Company, New York, January - April, 1907.

- Strauss, Lewis l., Oscar S. Straus: An Appreciation, Publications of the American Jewish Historical Society, Vol. 40, No. 1, New York, September, 1950.

- The Advocate of Peace (1894-1920), Vol. 75, No. 1, Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, January, 1913.

- Theodore P. Ion, The Japanese School Incident at San Francisco from the Point of View of International and Constitutional Law, Michigan Law Review,

Vol. 5, No. 5, Published by: The Michigan Law Review Association, Ann Arbor, Michigan, March., 1907.

- The Universal Peace Congress Paris 1889, The American Advocate of Peace and Arbitration, Vol. 51, No. 4 -5, Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, September - October, 1889.

- Tryon, Games L., The Hague Conferences, Yale Law Journal, Vol. 20, No. 6, The Yale Law Journal Company, Inc., New Haven, Connecticut, Apr., 1911.

- Willoughby, W.W., The American Political Science Association, Political Science Quarterly, Vol. 19, No. 1, Published by Oxford University Press, Mar., 1904.

٥- القواميس والموسوعات :

- Biographical Dictionary of The American Congress 1774- 1961, United States Government Printing Office, Washington, D.C., 1961.

- Dictionary of American Biography, Supplement Three 1941- 1945, American Council of Learned Societies, New York, 1973.

- Encyclopaedia Judaica, Vol. 17, Keter Publishing House, Beit Shemesh, Israel, 2007.

- Wolfrum, Rudiger.(Editor), The Max Planck Encyclopedia of Public International Law, vol. IV, Oxford University Press, New York, 2012.

٦- الصحف :

1- The Evening Star (Newspaper), Washington, D.C.
- 15 October, 1921

2- New York Times (Newspaper), New York.
- 14 January, 1906.
- 30 January, 1906.
- 27 October, 1906.
- 28 October, 1906.
- 30 May. 1921.
- 20 March, 1932.
- 4 February, 1936.

٧- الصفحات الإلكترونية :

archives.nypl.org/mss/3307